الأمم المتحدة

A/59/PV.16

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٦**
الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل سباستيان آنيفال، وزير خارجية ولايات ميكرونيزيا المتحدة.

السيد آنيفال (ولايات ميكرونيزيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تشرفني فرصة مخاطبة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين بالنيابة عن شعب جزيرتي التي تقع في المحيط الهادئ، ولايات ميكرونيزيا المتحدة، وبالنيابة عن رئيسنا، جوزيف جيه أوروسيمال.

واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة لهذا المنصب الرفيع. وأود أيضا أن أنوه بالسيد جوليان روبرت هنت، ممثل سانت لوسيا، على خدمته المتميزة بصفته رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

وللأسف، وقع العديد من المآسي مؤخرا ذهبت ضحيتها أرواح بريئة لا يسعني الوقت أن أذكرها جميعا. وحينما نتعلم من المعاناة البشرية التي تتسبب فيها قوى الطبيعة – سواء كانت زلازل أو عواصف أو غير ذلك – تدمي قلوبنا للضحايا. وبصفتنا من سكان جزر المحيط الهادئ، يشعر شعبنا بتعاطف خاص مع ضحايا الزوابع والأعاصير التي عصفت مؤخرا بهايتي وغرينادا وجامايكا وكوبا وجزر كايمان والبهاما وفلوريدا واليابان والصين، وأيضا في بلدي وفي أماكن أخرى في المحيط الهادئ من قبيل غوام وجزر ماريانا وفي نيو. ولا حاجة إلى عالم لرؤية أن العواصف تهب الآن بتواتر متزايد وبكثافة مدمرة.

ويجب أن نعرب أيضا عن حزننا بسبب الفقدان المتواصل للحياة على أيدي الإرهابيين، وندين بأقوى العبارات كل من يفكر مخطئا أن أعمالهم المضللة تدفع بقضاياهم إلى الأمام. والحياة البشرية غالية جميعها، ولكن الفظائع الإرهابية المروعة التي اقترفت مؤخرا ضد أطفال المدارس في بيسلان، روسيا، كانت شريرة على نحو خاص.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-52671 (A)
0452671

ويجب أن يتكلم العالم بصوت واحد بازدراء شديد للمسؤولين.

وآسف أن أقول إن هذه الهيئة، بالإضافة إلى العمل من أجل دحر الإرهاب، يجب أن تجد وسائل أكثر فعالية لمكافحة الإبادة الجماعية التي ترعاها الحكومات أو تتحملها. ويجب ألا يكون هناك أي ملاذ للذين يسعون لحرمان شعوب بأكملها من حقها في الحياة.

ومن الجلي اليوم أن عبارات الإدانة وحتى المعاهدات المتعددة الأطراف لا تردع هؤلاء القوم. وبينما توفر تقنيتنا وسائل حتى أكثر فعالية ومتوافرة للدمار الشامل، يمكن أن يطغى أي كابوس لا يمكن تخيله على الحلم الجميل الذي توفره السنوات المقبلة.

يعرف شعب ولايات ميكرونيزيا المتحدة أنه حتى نحن، سكان الدولة الجزرية النائية، لا ننعم بالبعد عن التهديدات التي تشكلها هذه الجرائم ضد البشرية. وهذه تهديدات نتعرض لها جميعا وتشكل أخطارا علينا. وعلى الرغم من صغر عددنا نسبيا، فالعديد من أفضل شبابنا، المواطنين يقفون الآن متكاتفين مع آخرين على الخطوط الأمامية ضد الطغيان والقهر. ولن نتخلى عن التزامنا ، ولكن إذا كان هناك أي أمل في القضاء على هذه الجرائم، لا يمكن أن يكون هذا الالتزام شرطيا أو انتقائيا.

وحتى حينما نشحذ إرادتنا من أجل العمل الجماعي للقضاء على الجانب المظلم للطابع البشري من خلال العمل الجماعي، يجب أن نعمل بجهد أكبر على النطاق العالمي لكي نمض قدما صوب القضاء على الظروف التي توفر أرضا خصبة لرعاة الإرهاب والإبادة الجماعية. وهذه تشمل ظروف الفقر والجوع وعدم توفر فرص كافية للحصول على المياه النقية والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. كل تلك الظروف بالطبع مألوفة لدى دارسي ميثاق الأمم المتحدة. وبفضل عمل المنظمة إلى حد كبير، يستطيع الإحصائيون تحديد التقدم الكبير، بل المثير، المحرز خلال السنوات الـ ٦٠ الماضية، ويمكن توقع استمرار تلك التوجهات بقدر ما نكرس أنفسنا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكن التوجهات لا تعني الكثير بالنسبة إلى الأطفال الذين سيموتون من المجاعة اليوم وغدا وبعد غد. ونمو الناتج المحلي الإجمالي لا يريح كثيرا الرجل الذي يحاول يائسا إعاشة أسرة بأقل من دولار يوميا، ولا يرى أملا في تحسين وضعه. وبالعمل من خلال هذه الهيئة وغيرها من الهيئات – بالإضافة إلى توفير المساعدة المباشرة – يجب أن يضاعف العالم جهوده، لأنه ما زال أمامنا طريق طويل، وكوكبنا هذا يزداد خطورة كل يوم.

وكما لو أنه لا توجد تحديات كافية فيما ذكرته توا، فإننا نعلم الآن أيضا أن المجتمع الدولي يواجه طائفة كبيرة من المهام المعقدة في حماية هذا الكوكب من كارثة بيئية. ولدينا نحن البشر، بوصفنا جنسا يتربع على قمة هرم الجينات، القدرة على إفساد مأوى الخليقة، وتتفق الأغلبية على أن ذلك ما يحدث بدرجة ما أو بأخرى. وهناك أمر واضح، وهو أننا وحدنا القادرون على أن نفعل شيئا ما بهذا الشأن. ويقتضي ذلك تكاليف كبيرة، وهي ليست تكاليف مالية فحسب. ويقول البعض إنه يجب على العالم الصناعي أن يغير أنماطه المتأصلة لاستهلاك الطاقة وأن يجري تعديلات أخرى. ويقول آخرون إنه يجب على العالم النامي أن يتحول صوب نُهُج إنمائية أكثر استدامة، وبتكلفة أولية أعلى.

هل تستطيع دول العالم تحمل تكلفة تحقيق كل تلك الأمور؟ تشير الدلائل الاقتصادية إلى أننا نستطيع ذلك؛ وهي مسألة إرادة وتصميم ومثابرة. فلا يوجد نقص في الثروة في هذا العالم. ووفقا لكل المقاييس تقريبا، تتمتع اليوم شعوب

العالم الصناعي بمستوى معيشي أعلى بكثير من أي وقت مضى. والعديد من البلدان النامية لا تتخلف كثيرا عن هذا المستوى. ولكن عندما يتعلق الأمر بالاتخاذ الفعلي للخطوات اللازمة للتغلب على المعضلات التي ذكرتها، نواجه التحدي الحقيقي، وهو تحديد التخصيص الأكثر حكمة لمواردنا والعمل وفقا لذلك، وبروح الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

ولا حاجة إلى الكثير من الحكمة كي نستنتج أنه يجب على البشرية أن تواصل إعطاء أولوية قصوى للقضاء على الفقر والجوع. وعلى نحو مماثل، الحاجة إلى التعقل في حماية بيئتنا الأرضية ومواردها تزداد وضوحا. ولكن تخصيص مواردنا بالشكل اللائق، وتحديد التوقيت السليم، والعمل على تحقيق تلك الأهداف ستتطلب عمليا كل قدرة علمية واقتصادية وسياسية وأخلاقية يمكننا استجماعها.

ويجب أن تتضمن العملية نهجا حياديا لا مجال فيه للإثم أو اللوم أو الحسد. ورغم الحاجة الحقيقية إلى العمل، لا حاجة إلى الذعر. فما زال إنقاذ هذا الكوكب ممكنا، وما زال التغلب على الظروف الاجتماعية المفضية إلى اليأس ممكنا. ولكن يتعين علينا جميعا أن نؤدي الأدوار الخاصة بنا بالتزام ومراعاة ووفقا لتقاسم عادل للمسؤولية. لننصرف عن توجيه الاتهامات وطغيان المصلحة الذاتية، ولنشرع في أداء المهمة.

وهناك عدد من القضايا التي تشغل بلادي وأود أن أتطرق إليها بشكل موجز وأكثر تحديدا.

أولا، تتطلع ميكرونيزيا إلى انعقاد الاجتماع الدولي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في موريشيوس، الذي سيجري استعراض السنوات العشر الحاسم لبرنامج عمل بربادوس، مع التركيز على الاحتياجات ومواطن الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وهي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة. وخلال السنوات العشر الماضية، شهدنا تقدما في تنفيذ برنامج العمل، مع الانخراط والتعاون الوثيقين من الأمانة العامة. ولكن من الضروري الإسراع نحو إحراز التقدم. وسيمكننا الاجتماع الدولي من تحديد وإجراء التصحيحات اللازمة للمسار. ومن الطبيعي أننا شهدنا أيضا خلال السنوات العشر هذه ظهور تحديات وقضايا جديدة لم يتم التصدي لها أصلا. والآن يمكن أيضا النظر فيها. عموما، ينبغي لنتائج الاجتماع الدولي أن ترمي إلى تحقيق أهداف حتى يتسنى تعقب وقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

وبالطبع، لن ينجح الاجتماع الدولي إلا إذا تمكن ممثلو الدول الجزرية من حضوره. ولذلك تدعو ميكرونيزيا المجتمع المانح إلى تقديم دعم قوي للصندوق الاستئماني حتى يمكن تمثيل الدول الجزرية على النحو الوافي بالغرض في الاجتماع. وفي هذا الصدد، يجب أن أعبر عن الشكر والتقدير للبلدان التي ساهمت في الصندوق بالفعل. وينبغي أيضا لشركاء البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أن يبذلوا كل جهد لكفالة التمثيل على أرفع مستوى سياسي ممكن لضمان حصول الاجتماع الدولي على الدعم السياسي اللازم للتنفيذ الفعال لنتائجه.

ولعل أبرز مواطن الضعف في ميكرونيزيا – إلى جانب الأعضاء الآخرين في تحالف الدول الجزرية الصغيرة – هو تعرضنا الشديد للآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ العالمي. ومنذ أكثر من عقد الآن تعلو أصواتنا في هذه الهيئة وغيرها بشأن كل جوانب تغير المناخ عمليا. وهناك جانب في تلك المسألة يسبب لي قلقا متزايدا عندما تتجاوز المناقشة التساؤل عما إذا كان تغير المناخ حقيقيا إلى التساؤل عما ينبغي فعله بشأنه، ويتعلق هذا الجانب بالأخلاقيات البيئية.

في ميكرونيزيا، كما الحال في أغلب الدول الجزرية، من تقاليد شعبنا أن يعيش في انسجام مع الطبيعة. وبالتالي، كان تأثيرنا على البيئة محدودا. وبينما نستطيع، نحن الذين نعيش في الجزر، بل ويجب علينا، أن نفعل المزيد لكبح الممارسات غير المستدامة، من الواضح أننا أسهمنا إسهاما ضئيلا في إحداث أزمة المناخ وأنه لا يمكننا الإسهام بالكثير في حلها. ومع ذلك، كنا من أول المتضررين، بل نواجه إمكانية الانقراض.

لكن الخيارات العملية قليلة بالنسبة إلى سكان الجزر الصغيرة المنخفضة. فالأرض محدودة في الجزر في أفضل الأحوال، ولقد أُخذت تلك الأرض منذ زمن طويل. وعلى عكس صورة الخيال الرومانسي، لا توجد جزر قاحلة؛ وكثافة سكان الجزر هي الأرجح. ولقد تسببت الجهود السابقة لنقل سكان الجزر في معاناة وخسائر ثقافية للشعوب المعنية. وبالنسبة لمن يواجهون منا احتمال الإبادة الثقافية، فإن التقدم بكل قوة لأساليب الحياة المبالغ فيها فعلا في العالم الصناعي لا يبدو ''خيرا أعظم''. وما زلنا نؤيد دعوة تحالف الدول الجزرية الصغيرة إلى التنفيذ الفوري لبروتوكول كيوتو.

إن الدخل الوارد من التصدير والتراخيص والنابع من هبة مياه ميكرونيزيا ومنطقتها الاقتصادية الخالصة الشاسعة هو حتى الآن أكبر إسهام في ميزانية الدولة، ويأتي في المرتبة الثانية بعد المساعدات الأجنبية. ومصائد الأسماك أيضا مورد حيوي لكل بلد جزري في المحيط الهادئ فعليا. وانتهاج الدول الساحلية والدول الممارسة للصيد في المياه النائية نهجا تعاونيا في الحفظ والإدارة المستدامين لتلك الموارد ضروري، نظرا إلى أننا نعلم الآن أنها قابلة للنفاد.

ومن ثم، ترحب ميكرونيزيا ببدء نفاذ اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ، التي وُضعت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وندعو الدول والكيانات التي شاركت في عملية وضع اتفاقية الحفظ والإدارة إلى أن تعطي أولوية كبرى للتعاون الكامل في تنفيذ أحكامها.

وأود أن أسجل قلق بلادي المتزايد إزاء ممارسة الصيد بالشباك المخروطية الكبيرة في قاع البحار. فمنطقة المحيط الهادئ تضم بالفعل آلاف الجبال البحرية، التي يجد العلماء أنها غنية للغاية بالتنوع البيولوجي وفيها قيمة كامنة عظيمة بالنسبة إلى أجيال المستقبل. ومع ذلك، وبقصر نظر، كثيرون جدا يستخدمون هذه الشباك في مناطق أعماق المحيطات هذه بلا وعي وبلا اكتراث بالضرر الذي يلحقونه بقاع المحيط الواقع أسفلهم.

هناك حاجة ملحة إلى تحسين وتنسيق التركيز العلمي على تحديد وإدارة المخاطر التي يواجهها التنوع البيولوجي والبيئة في أعماق المحيطات. ونحن بحاجة إلى توسيع معرفتنا غير الكافية حاليا بهذه الموائل المحيطية الفريدة وإلى كفالة إدارتها بطريقة مستدامة. وفي غضون ذلك، ونظرا للخطر الذي تمثله الممارسات الحالية، نحث المجتمع الدولي على أن يفرض وقفا اختياريا على الصيد بالشباك المخروطية وأن يراعي هذا الوقف الاختياري.

وبالرغم من التمديد في عام ٢٠٠١ للإطار الزمني الذي حددته أطراف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتعيين حدود الجرف القاري، فإن ميكرونيزيا والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه صعوبات مستمرة في الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. والمشكلة هي الافتقار إلى الموارد المالية والخبرة العلمية والتقنية اللازمة للحصول على البيانات العلمية المعقدة للغاية ولتصنيف هذه البيانات. ودون تقديم مساعدة مستهدفة من مجتمع المانحين، فإن بلدانا مثل ميكرونيزيا ستجد أن من الصعوبة البالغة أن تقدم التقرير

المطلوب عن حدود الجرف القاري، حتى في الإطار الزمني الممدد.

وبوصفنا جيرانا وسكان جزر زملاء، فإننا نشعر بالأسى حيال عدم تمكن شعب جمهورية جزر مارشال، بعد ٥٠ عاما تقريبا، من الحصول على تعويض كامل عن الموت والمرض والتدمير الذي عاناه من جراء اختبار الأسلحة النووية. ومؤخرا توضح الوثائق التي ألغيت سريتها أن التسويات الأصلية لم تستند إلى القصة الكاملة لما حصل لشعب جزر مارشال فضلا عن السكان الآخرين للإقليم المشمول بالوصاية سابقا. ونشارك الأعضاء الآخرين في مناشدة الولايات المتحدة تحمل مسؤوليتها بالكامل.

وهذا العام، تود ميكرونيزيا أن تعرب مرة أخرى عن دعمها لإصلاحات الأمم المتحدة، وخاصة إصلاح مجلس الأمن وضم جارتنا اليابان، إلى أعضائه الدائمين. ونشعر بقلق متزايد حيال الانعدام الظاهر لإحراز التقدم في هذه المسألة الجوهرية.

وموضوعي الأخير هو الأمن في منطقة المحيط الهادئ. لقد شارك رئيسنا القادة في الاجتماع السنوي لمنتدى جزر المحيط الهادئ الذي اختتم مؤخرا في أبيا، ساموا، قلقا مشتركا بأن دول جزر المحيط الهادئ في خضم كل الاهتمام الحالي بالمسائل الأمنية العالمية، تترك إلى حد كبير تفعل حسب ما تشتهي للتصدي للتهديدات المتصلة بالجريمة المنظمة والإرهاب. ونحن نعمل بجد على معالجة أوجه ضعفنا في هذه المجالات، ولكنني أود أن ألاحظ ببساطة هنا أن سائر العالم، وخصوصا الشمال، يضر بمصالحه بالذات عندما لا يولي الاهتمام اللازم لإمكانيات الاستغلال الإجرامي والإرهابي الموجودة في منطقتنا المترامية الأطراف. وبالإضافة إلى الأشكال التقليدية الأخرى من المساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا بحاجة إلى نطاق من المساعدة المستهدفة في منطقتنا.

ومرة أخرى، لقد كان ظهورنا أمام الجمعية العامة ومخاطبتنا لها أكثر فرصنا قيمة. ولم تكن الحاجة إلى هذه المنظمة أكبر أبدا، وكلما يمر عام، يبدو أن أهمية ميثاقنا وصلاحيته تزدادان. وفي هذه الأوقات العصيبة، نحن في ميكرونيزيا نختار ألا نفقد رباطة جأشنا، ولكن بدلا من ذلك نتشجع بأننا، دول العالم المجتمعة هنا، يمكننا معا لا أن نبني عالما أفضل فحسب، بل أيضا عالما جديرا بأن ترثه الأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ناجوم ياماسوم، وزير الدولة ووزير الخارجية والتكامل الأفريقي في جمهورية تشاد.

السيد ياماسوم (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود، بالنيابة عن أعضاء وفدي وبالأصالة عن نفسي، أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة جمعيتنا العامة. ويشكل انتخابكم إشادة كبيرة بمنطقتكم دون الإقليمية في وسط أفريقيا وببلدكم، جمهورية غابون، على حد سواء. كما يشكل علامة على الاعتراف بمقدراتكم بوصفكم رجل دولة وضمانا لنجاح عملنا. وأعرب أيضا عن شكري وتهانئي لسلفكم ولفريقه على تفانيهم وعلى الحماس الذي أنجزوا به قدرا كبيرا من العمل – الذي نقدره كثيرا نحن جميعنا – في بيئة متوترة بشكل خاص ومتسمة بجدل مفعم بالحيوية بشأن الأزمة العراقية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن إشادة بالغة الاستحقاق على نحو خاص بالأمين العام لمنظمتنا، شقيقنا كوفي عنان، الذي يستحق الثناء على التزامه وجهوده الدؤوبة لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في العالم. ويمكنه أن يعول على دعم تشاد في جميع المبادرات التي ما زال يضطلع بها بجرأة وعناد، وبخاصة في التصدي للمشاكل والصراعات في

أفريقيا، وهي المبادرات التي يسهم بالتالي من خلالها في استعادة مصداقية المنظمة.

وقبل عام، حينما خاطبنا هذه الجمعية وأكدنا من جديد على التزامنا بالدفاع عن القضايا الكبيرة للبشرية، اغتنمنا تلك الفرصة لكي ندين الإرهاب وجميع أشكال العنف الأعمى والتعصب التي يمكن أن تؤدي إلى أن يضل عالمنا سبيله. وأشرنا في ذلك الوقت إلى أن دولنا بحاجة إلى أن تطبق ميثاق الأمم المتحدة في الرد على الأعمال الإرهابية – أو الأعمال التي تعتبر إرهابية – التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ونؤكد من جديد على تلك المناشدات، ونهيب مرة أخرى بإحساس دولنا بالمسؤولية لكي تعمل معا بكل الوسائل الممكنة على كبح الآفات الرئيسية التي تشكل تهديدا خطيرا لجميع البشرية، على نحو مادي واجتماعي – اقتصادي أيضا.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فإن حكومة تشاد، من جانبها، تتعاون بشكل نشط مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بغية تعزيز قدرتها الوطنية على منع ومكافحة هذه الآفة.

وكان العام الماضي بالنسبة لتشاد، فضلا عن العديد من البلدان الأفريقية، عام دواعي قلق خطيرة فيما يتعلق بالصراعات المسلحة المحتدمة في كل مكان – وهي صراعات أخذت السكان السلميين رهائن وزعزعت استقرار دولنا وما زالت تعرض للخطر الجهود المشتركة التي تبذل لإنشاء مؤسسات ديمقراطية ولتعزيز التقدم الاجتماعي – الاقتصادي.

ولكن لنقل إن الإنجازات المدرجة في جدول الأعمال التي أدت إلى إعادة انتخاب رئيس تشاد، فخامة إدريس ديبي لفترة رئاسية ثانية تتقدم بمعدل معقول بالرغم من مختلف الصعوبات. وجدول الأعمال هذا، الذي يتماشى تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية، يسعى إلى أن يهيئ، من خلال الحكم الرشيد، الظروف المفضية إلى تعزيز السلام والاستقرار في البلد حتى نتمكن من تعزيز التعليم والصحة بالنسبة إلى جميع الشرائح الاجتماعية والتوظيف – بخاصة للشباب والنساء – والتلاحم الحقيقي فيما بين القوى والكفاءات المختلفة الناشئة عن مختلف الكيانات الوطنية. ولا بد من القيام بذلك كي نتمكن من إنجاز مهمة فعالة في مكافحة الفقر والأوبئة الهائلة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وأشير هنا إلى أن جدول الأعمال هذا، الذي كتبت فيه مكافحة الأمية والجهل بحروف كبيرة يستند إلى أشد المبادئ أهمية: السلام والأمن والعدالة. وبدون هذه المبادئ، لا يمكن بناء مجتمع تكفل فيه القيم العالمية مثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مهمة تكييف تشريعاتنا مع الوقائع الوطنية والدولية فرضت على اجتماع تمثيلنا الوطني، الذي قطع التزاما في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ باتخاذ إجراء يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون الأساسي الذي اعتمد بإجراء استفتاء في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦. وهذا الإجراء، الذي ينسق الدستور مع مقتضيات الديمقراطية والحريات الأساسية، يتماشى مع الأحكام النهائية للدستور، الذي يقر هو ذاته التنقيح.

وفي هذا السياق، سياق الاقتصادات المتصفة بالعولمة، التي يجري فيها هدم قواعد اللعبة باستمرار، وبخاصة بممارسة الدول الأكبر لإعانة منتجاتها الزراعية بالذات مما يضر بالبلدان الأكثر فقرا، فإن جميع الجهود الرامية إلى حل هذه المشاكل الإنمائية غير حاسمة. بل إن التطبيق الصارم من جانب دولنا لتدابير التكيف الهيكلي ما زال يتعرض للتهديد الخطير من جراء العبء المزدوج عبء الدين الخارجي وتعقد المشاكل الاجتماعية. هذه القضايا تجعل من قبيل المستحيل أن نتخذ إجراءات لتحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

وباستثناء موارد النفط، نشهد انخفاضا مستمرا في عائدات التصدير بسبب تقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية بينما الخسائر، الناتجة أساسا عن سياسة تقديم الإعانات، آخذة في الارتفاع. غير أن الدول تعمل ببطء لمد يد العون للبلدان الأقل نموا بالوفاء بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها في عدة مؤتمرات متتالية تعنى بالتنمية.

وهنا أود أن أتكلم عن مبادرة القطن التي تستهدف الحصول على التعويض عن الأضرار الناتجة عن الدعم الذي يضر باقتصادات البلدان الأفريقية المنتجة للقطن. لقد أصبح من المُلح أكثر فأكثر ضمان احترام قوانين المنافسة التي تبدو الآن الدول، المعتبرة أهم الأطراف المنادية بتحرير الأسواق والمدافعة عنها، متجاهلة لها.

وكأن ذلك غير كاف فإنه بالإضافة إلى الصعوبات التي هي من صميم البيئة الاقتصادية الدولية، يواجه هؤلاء المزارعون اليوم خطرا مختلفا تماما، ألا وهو غزو الجراد. إن هذا يزيد من حدة شبح المجاعة على امتداد منطقة بلدان الساحل والصحراء. وإن تشاد منطقة توالد طبيعية للجراد كما أنها ممر لهجرة أسراب الجراد.

يدعو هذا الوضع إلى المزيد من القلق، فزيادة على الصعوبات الأخرى، تحمي المناطق المعرضة لغزو الجراد اللاجئين السودانيين. وقد اتخذت بلداننا التدابير المناسبة بفضل عون شركائنا. فقد تمكّنا من التصدي لتقدم أول سرب من الجراد. ولكن الخطر لا يزال يتهددنا.

وحتى لا يكون علينا إدارة أزمة إنسانية قد تنتج عن إتلاف الجراد للمحاصيل الغذائية، علينا أن نعبئ الموارد المالية وكذا الوسائل الفنية والسوقية اللازمة، ما دام أمامنا متسع من الوقت، بغية القضاء على هذه الكارثة. وإننا نشكر البلدان والمنظمات الدولية التي قدمت العون لبلدي. كما أغتنم هذه الفرصة لأجدد نداء حكومتي الموجه إلى المجتمع الدولي بالعمل القوي على مكافحة خطر الجراد. إن الاستجابات لهذا النداء ستعيننا على إنشاء الهياكل الملائمة للعمل الوقائي.

وفي سياق الكلام عن الكوارث الطبيعة، لا يسعني إلا أن أشير إلى آثار الانخفاضات الاستوائية التي سببت الكثير من الأضرار وأدت إلى سقوط آلاف الضحايا في صفوف سكان منطقة البحر الكاريبي في الأسابيع القليلة الماضية. إننا نعرب عن مواساتنا لهؤلاء السكان كما أطلب من الأمم الغنية توفير العون الضروري لمساعدتهم على التغلب على هذه الكارثة.

وإلى جانب الكوارث الطبيعية، فإن الصراعات المسلحة لها كذلك دور كبير في تفاقم الأزمات الاجتماعية التي يعاني منها شعبنا. ففي عام ٢٠٠٤، قامت دولتي مع الأمم المتحدة بنشاط دبلوماسي مكثف يتعلق، في جملة أمور، بالوضع الإنساني والأمني على طول الحدود المشتركة بين تشاد والسودان. وإن هذا الوضع الناتج عن الصراع بين متمردي دارفور والحكومة المركزية في الخرطوم لمن دواعي القلق الشديد لدى حكومتي. كما أن حجم أعمال القتال والتجاوزات العنيفة الممارسة ضد السكان المدنيين من قبل مختلف الأطراف المتصارعة، أدى إلى تدفق اللاجئين السودانيين بكثرة وباستمرار نحو الأقاليم الشرقية والشمالية الشرقية من تشاد. وترتبت على ذلك التدفق بعض الآثار على السكان وعلى البيئة التي تتسم النظم البيئية فيها بالهشاشة بسبب التربة القاحلة والمناخ.

وقد أدرك رئيس جمهورية تشاد بسرعة آثار الصراع والتزم بمساعدة الإخوة في السودان على إيجاد حل سلمي بعرض وساطته بين الأطراف. ولذلك فقد اتخذ شخصيا مبادرة البدء في مفاوضات بين الأطراف السودانية حول صراع دارفور بالتوقيع على اتفاق أبيتشي في ٣ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٣. وتبع تلك العملية اتفاق نجامينا في ٨ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤ حول وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية واتفاق ٢٥ نيسان/أبريل بشأن لجنة مشتركة. وستوفر هذه إطارا للمفاوضات بشأن حل نهائي وشامل للصراع.

وبعبارة أخرى لن نقابل المأساة التي يعانيها سكان دارفور باللامبالاة. فمن واجبنا أكثر من أي بلد آخر أن نساعد إخواننا في السودان على تحقيق المصالحة. وإننا لم ندخر جهدا في مساعدة الرئيس عمر حسن البشير وحكومته، مع احترام سيادة أراضيهم، بغية إيجاد حل لصراع دارفور.

وبهذا، فإننا عرضنا أنفسنا للانتقاد من حركات المتمردين التي اتهمتنا بالتحيز، وكذا لاستياء سكان تشاد المنتمين لسكان دارفور. هذا يتعارض بوضوح مع المعلومات المغلوطة الشائعة التي مفادها أن حكومة تشاد لعلها ساندت تمردا ما ضد السلطات المشروعة في السودان الذي تربط بلدنا به أواصر الصداقة والتعاون الوثيقة في كل الميادين. وإننا لن نكف أبدا عن القيام بدور الوساطة إلى جانب الاتحاد الأفريقي لحث إخوتنا في السودان على نبذ الحرب بشكل تام وتعزيز الحوار الصادق من أجل تسوية الصراع.

وعلى الرغم من الشكوك التي سادت مؤخرا بسبب تصلب المواقف، نضع أملنا في محادثات أبوجا تحت رعاية فخامة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، الذي يتوقع تطبيقه الكامل من جانب حكومة السودان بغية تسهيل الظروف المفضية إلى عودة السكان إلى منازلهم، ستتلوه إجراءات تكميلية تهدف إلى إقناع الأطراف الأخرى في أزمة دارفور باتخاذ نهج على طاولة المفاوضات. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا حازما حيال الجميع حتى تكلل عملية إيجاد تسوية سياسية لأزمة دارفور بالنجاح.

في هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها السكان على طول الحدود بين تشاد والسودان، كان التضامن الدولي جليا. ولا يسعني إلا أن أعرب عن تقدير حكومة جمهورية تشاد على أشكال المساعدة العديدة التي قدمها المجتمع الدولي، مما مكننا من مد يد العون للاجئين.

وأود أيضا أن أدعو الدول والمنظمات الممثلة هنا إلى أن تنقل إلى السلطات المختصة في بلدانها ومنظماتها نداء بالاستمرار في منح المساعدات الإنسانية أو تجديدها لصالح اللاجئين، سواء كانوا من جنوب السودان أو من جنوب وسط أفريقيا ، الذين نوفر لهم المأوى في جنوب بلدنا.

كما أود أن أدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة السكان في مناطق استقبال اللاجئين، ليس فقط بتوفير المأوى للاجئين، ولكن كذلك بالتمكين من إعادة بناء هياكلهم الاجتماعية – الاقتصادية التي تضررت بفعل التدفق غير المتوقع للاجئين. وإن تدفق اللاجئين على تشاد واستمرار مكوثهم فيها ستترتب عليهما عواقب قد تكون وخيمة على أمن بلدي، إذا لم نتوخ الحذر.

بموافقة تشاد على التقيد بالالتزامات الدولية التي أخذتها على عاتقها بحرية، فإنها تستقبل اللاجئين وتسهر على أمنهم. وفي الأمد الطويل، ينبغي أن يركز الدعم الدولي الذي يستفيد منه بلدي على تشجيع العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية خلال وقت قصير ومعقول. يجب أن تنظم المساعدة الدولية للاجئين وتسير بشكل يحول دون دوام وجود اللاجئين في تشاد. وبينما نعمل مع المجتمع الدولي للتخفيف من آلام اللاجئين على أراضينا، نعلن بشكل واضح أننا لن نسمح باستخدام تشاد منطلقا للأعمال التخريبية أو الأعمال الإرهابية أو القيام بأعمال عدائية

أو مزعزعة للاستقرار ضد مؤسسات بلدان منشأ اللاجئين. وعليه فإن حكومة تشاد ستتخذ تدابير ضد اللاجئين الذين يقومون بمثل هذه الأعمال، مزيلة أي غموض في موقفها الحالي.

ولم تحوّل خطورة الحالة الإنسانية والأمنية الناجمة عن الأزمة المحتدمة في دارفور اهتمام حكومتي عن الشواغل المماثلة الأخرى في القارة. فنحن نتابع بعناية وبكثير من الاهتمام الصراعات الأخرى الجارية في أفريقيا وفي غيرها من بقاع العالم. ويسرنا أن نرى الجهود التي تُبذل ضمن إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإيجاد حلول دائمة، ونحن على استعداد للمساعدة قدر استطاعتنا. لذلك فقد قررت حكومة تشاد الاستجابة للاحتياجات التي أجملتها إدارة عمليات حفظ السلام بوضع وحدة قوامها ١٥٠ من الرجال المؤهلين تحت تصرف الأمم المتحدة.

وفي هذه المناسبة الجليلة، كيف يمكن أن نغفل الإشارة إلى الحالة المتسمة بالظلم وعدم الديمقراطية التي تتصف بها هياكل منظمتنا. وأود أن أؤكد أن بلدي لا يزال ملتزما بالموقف الأفريقي الموحد بشأن إعادة هيكلة الأمم المتحدة، بما في ذلك زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وإصلاحه من أجل كفالة التمثيل العادل لجميع المناطق. وتحظى جميع المبادرات التي يتخذها الأمين العام كوفي عنان فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة بتقدير كبير من بلدي، الذي يترقب باهتمام نتائج المداولات الجارية في هذا الصدد. أما الهدف فيتمثل في تنشيط الأمم المتحدة. وينبغي أن تساعدنا جميع المقترحات على تحسين أداء الأجهزة الرئيسية وعمل البرامج الحالية والمقبلة.

وتحقيقا لتلك الغاية، يتوقع بلدي أن تؤخذ بعين الاعتبار اهتمامات وآراء الدول الأعضاء ومجموعات الدول التي تكرر الإعراب عنها في مناسبات عدة داخل الجمعية العامة. وتنتظر تشاد باهتمام مماثل نتائج الدراسة المتعلقة بالعولمة، فالسمات الراهنة للعولمة واتجاهها لا تسمحان على الإطلاق للاقتصادات الضعيفة أو التي تمر بمرحلة انتقالية بالإفادة على الوجه الأكمل من الفرص التي تتيحها.

وينبغي الإشارة إلى ظلم آخر. فلا بد لي من أن أوجه اهتمام الجمعية إلى مسألة استبعاد مجتمع كبير قوامه ٢٣ مليونا من رجال ونساء جمهورية الصين في تايوان من الوجود بيننا. هؤلاء الرجال والنساء الذين يؤكدون وجودهم بشكل متزايد في التجارة الدولية ويدرّون الثروة في أنحاء العالم، جديرون بالمشاركة الكاملة في وضع القرار بشأن المواضيع وفي المجالات التي تؤثر على حياتهم وحياة الجنس البشري بأسره. وبمشاركتهم في المناقشات حول المواضيع الكثيرة ذات الاهتمام الدولي تكون الأمم المتحدة هي الفائزة في جميع الأحوال ولا خسارة لها على الإطلاق. ومن شأن إسهامهم أن يثري بالتأكيد مناقشات الجمعية وأن يعيننا على بناء القدرة التشغيلية لمؤسساتنا وصناديقنا وبرامجنا العالمية.

ويشمل الإرث المحزن المتخلف عن الصراعات المسلحة مخزونات مخبأة مدفونة من الذخائر المتروكة والأجهزة غير المنفجرة، وبوجه خاص الألغام المضادة للأفراد. وقد قال الأمين العام بالإشارة إلى خطر الألغام الأرضية إن هذه الأسلحة الفظيعة، المدفونة بالملايين، لا تتربص في صمت لكي تقتل أو تشوه الأطفال والنساء الأبرياء فحسب، بل إن وجود لغم وحيد أو حتى خطر وجوده يمكن أن يوقف زراعة المحاصيل وأن يحرم قرية بأسرها من مصدر رزقها، وأن يضع بالتالي عقبة جديدة في طريق التعمير والتنمية الوعر. وتشارك تشاد فعليا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض اتفاقية أوتاوا المقرر عقده قريبا في نيروبي، وستواصل العمل على إزالة جميع هذه الأسلحة

حتى نصل إلى الهدف المتمثل في خلو كوكب الأرض من الألغام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، دون استثناء، جميع الدول وجميع المؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي أعانتنا على وضع وتنفيذ برامجنا الإنسانية لنزع الألغام. ونطلب إليها مواصلة تقديم المعونة السخية، كما نطلب إليها تقديم مساعداتها للناجين من ضحايا الألغام الأرضية، والمساعدة في تصميم وتنفيذ البرامج التي تمكن هؤلاء الأفراد من العودة إلى الاندماج الاجتماعي والمهني. وأناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنضم إلى هذا العمل الإنساني بالانضمام إلى اتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد محمد فال ولد بلال، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا.

السيد ولد بلال (موريتانيا): يسعدني أن أهنئكم وأهنئ بلدكم الصديق، جمهورية غابون، على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية، ونحن واثقون من أن تجربتكم الغنية، وخبراتكم العالية، ضمان لنجاح أعمال دورتنا الجديدة.

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر إلى سلفكم، السيد جوليان روبير هنت، الذي أدار أعمال الدورة السابقة بجدارة واقتدار. وأود أن أتوجه بتهانئنا الحارة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ولجميع معاونيه، على ما بذلوه من جهود طيبة في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة لمنظمتنا.

وأشيد هنا بالنشاطات الهامة التي تمت خلال الدورة المنصرمة، ومنها الاجتماع الوزاري الخاص ضمن دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنيويورك حول تعبئة الموارد وتهيئة المناخ للقضاء على الفقر، من خلال وضع برامج تدخل لصالح الدول الأقل نموا. وقد كان لبلادنا شرف احتضان حلقة عمل إقليمية خلال شهر نيسان/أبريل الماضي، للتحضير لهذا الاجتماع، شملت قطاعات حكومية وشركاء دوليين ومنظمات المجتمع المدني على مستوى المنطقة.

ونحن نثمن الجهود المتعلقة بتحديد الأولويات والإجراءات الواجب اتخاذها لتنفيذ توصيات مؤتمر مونتيري الخاص بتمويل التنمية، ولتطبيق قرارات جوهانسبرغ حول التنمية المستدامة وكذا أهداف التنمية للألفية الراهنة. ولا يسعني هنا إلا أن أسجل أن بلوغ تلك الأهداف لن يتسنى ما لم تتضافر الجهود على مستوى مجموعة الثمانية، والدول الصناعية عموما، في اتجاه المزيد من الدعم والمساندة والبذل لصالح الدول النامية. وفي هذا المضمار، أود أن أعرب عن دعم بلادي ومساندتها لإعلان نيويورك الخاص بمكافحة الجوع والفقر.

إن تحقيق أهداف التنمية والأمن والاستقرار يظل مرهونا بالمعالجة الفعالة لمعضلة العنف والإرهاب. ولما كانت الشمولية سمة بارزة لظاهرة الإرهاب، فإن معالجتها يجب أن تكون شمولية كذلك، وأن تستند إلى عمق فكري وثقافي يقوم على التكامل بين حضارات الأمم، وعلى رفض الصدام والتنافر فيما بينها. كما أنه من الأهمية بمكان ألا نغفل تأثير التفاوت المجحف في مستويات النمو بين الدول الغنية والدول الفقيرة، باعتبار أن الفقر والتخلف الاجتماعي والعلمي والتكنولوجي من أهم أسباب التوتر وعوامل تغذية العنف والتطرف. والواقع أن تنامي ظاهرة الإرهاب، وما تثيره من رعب ودمار، يفرض على المجموعة الدولية مزيدا من التشاور والتنسيق، ومضاعفة الجهود في سبيل مواجهة هذه المخاطر التي تواجه البشرية جمعاء.

وإننا في موريتانيا ندين الإرهاب بصوره وأشكاله كافة، بما فيها اختطاف وقتل الرهائن، ونؤكد من جديد

التزامنا بمكافحة هذه الظاهرة الغريبة على مجتمعنا وقيمنا الإسلامية السمحة، التي تنبذ العنف والتطرف، وتدعو إلى الحوار والتفاهم والتسامح وقبول الآخر.

لقد بات واضحا أن استمرار فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، هو السبب الأول في انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة، وفي تنامي ظاهرة التطرف والعنف التي يعاني منها الجميع.

وعليه، فقد آن الأوان للأسرة الدولية، ممثلة في مجلس الأمن. وهذه الجمعية العامة الموقرة، وكافة القوى الإقليمية والدولية بما فيها أطراف اللجنة الرباعية، آن لهم أن يتحدوا من أجل إحلال السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي عانت بما فيه الكفاية، وعانى معها العالم من ويلات الحروب وآثارها المدمرة، وأن يتبنوا ويعملوا على تنفيذ مبادرة السلام العربية التي تضمن بموجبها الدول العربية لإسرائيل سلاما شاملا وعلاقات طبيعية، مقابل انسحاب كامل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية، عاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين. ومن البديهي أنه لا سبيل إلى تحقيق هذا الهدف النبيل إلا بالعمل على إحياء عملية السلام المتعثرة، واستئناف المفاوضات على كافة المسارات، طبقا لمرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبنود خارطة الطريق، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

إننا نتابع باهتمام تطورات الوضع في العراق، ونحرص على وحدته أرضا وشعبا وعلى سيادته واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ونؤكد من جديد مساندتنا للشعب العراقي الشقيق، ومجلسه الوطني الانتقالي، وحكومته المؤقتة من أجل التغلب على الصعوبات التي تعترض تطلعاتهم نحو تحقيق الأمن والاستقرار، وبناء مؤسسات الدولة.

كما نتابع بنفس الاهتمام تطورات الوضع في منطقة دار فور، مرحبين بالجهود القيّمة التي تبذلها الحكومة السودانية، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، لمعالجة النواحي الإنسانية والأمنية والسياسية للأزمة، مطالبين القوى الإقليمية والدولية بدعم هذه الجهود، وبإعطاء الحكومة السودانية ما يكفي من الوقت للوفاء بالتزاماتها، بعيدا عن التلويح بالتدخل العسكري القسري أو بفرض عقوبات، وبعيدا كذلك عن أي دعاية مغرضة قد تحاول إعطاء صفة ''العنصرية'' أو ''الطائفية'' لما يجري في دار فور، وهو أبعد ما يكون عنها في هذا المقام أود أن أنوه بالنتائج الطيبة التي حققتها محادثات السلام في أبوجا وانجامينا برعاية الاتحاد الأفريقي، وأن أحث كل الأطراف على مواصلة الحوار والمفاوضات كسبيل وحيد لترع فتيل الأزمة.

وفيما يخص الصحراء الغربية، فإن موريتانيا تدعم المساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة وأمينها العام لإيجاد حل نهائي يضمن الاستقرار في المنطقة ويحظى بموافقة جميع الأطراف.

إن موريتانيا حريصة كل الحرص على الإسهام في تطوير علاقات التعاون والتضامن القائمة في محيط انتماءاتها الإقليمية المتكاملة. وفي هذا السياق يأتي إيماننا العميق وتشبُثنا باتحاد المغرب العربي الذي يظل خيارا استراتيجيا لا محيد عنه، ومشروعا طموحا لشعوب المنطقة في التطلع إلى مزيد من التكامل والتضامن. كما تظل بلادنا حريصة على مواصلة الإسهام في تدعيم أُسس الحوار والتفاهم والتواصل

الثقافي في إطار منتدى خمسة + خمسة ومسار برشلونة الأوروبي – المتوسطي.

وعلى مستوى قارتنا الأفريقية، فإنني إذ أشيد بالتضامن والتكامل القائم في إطار منظمة استثمار نهر السنغال وبعلاقات الأخوة والصداقة التي تربطنا على المستوى الثنائي في كل دول غرب أفريقيا لأنوه بالمقررات التي اعتمدها مؤخرا مؤسسات الاتحاد الأفريقي، وخاصة إنشاء برلمان أفريقي ومجلس للأمن والسلم، سعيا من قادة القارة إلى بناء فضاء سلام وأمن يساعد على تجاوز تحديات العصر.

وعلى الصعيد الدولي، تجدد موريتانيا موقفها المؤيد لجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، وتثمن الجهود التي تقوم بها حكومة الصين الشعبية لتوحيد البلاد بالطرق السلمية.

إن لبلادي شرف رئاسة الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري. وبتلك المناسبة أود أن أشير إلى أنه في إطار عملية التطوير والإصلاح المطروحة على مستوى العالم العربي، أكدت القمة العربية في تونس إرادة الدول العربية مجتمعة في مواصلة عملية الإصلاح الجارية، من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية في الشأن العام، واحترام حقوق الإنسان، والنهوض بمكانة المرأة، على أن يكون هذا الإصلاح تدريجيا، نابعا من المنطقة، غير مفروض عليها من الخارج، ومنسجما مع نسيجها الاجتماعي وموروثها الثقافي والحضاري.

ونحن في موريتانيا نواصل جهودنا في هذا الاتجاه بقيادة رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع، لبناء دولة القانون، وتعزيز سياسة الحكم الرشيد على المستوى السياسي من خلال تطوير نظام ديمقراطي تعددي يرعى حقوق الإنسان، ويضمن حرية التعبير، ويوفر الحريات الفردية والجماعية.

وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي تم اعتماد قوانين جديدة بالغة الأهمية مثل قانون الشغل، والقانون الخاص بالمتاجرة بالأشخاص، وإدخال إصلاحات عميقة مكّنت من السير قدما في طريق تحديث الإدارة العمومية وتحسين أدائها وترشيد الإنفاق العام، وتحرير المبادرات الخاصة، وتشجيع الاستثمار، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن من تعليم وصحة وماء صالح للشرب.

يعكس ميثاق منظمة الأمم المتحدة التطلعات المشتركة لشعوب العالم نحو تحقيق التنمية واستتباب الأمن والسلم الدوليين. ومن الواضح أن التغيرات الكبيرة التي شهدها الساحة الدولية تتطلب مراجعة النظام الهيكلي لمنظمة الأمم المتحدة في اتجاه توسيع دائرة التمثيل داخل مجلس الأمن ليشمل مناطق أساسية مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومجموعات هامة تتجاوز حدود المناطق والأقاليم، على غرار المجموعة العربية، فضلا عن دول صناعية بارزة تقدم مساهمات كبيرة لمنظومة الأمم المتحدة مثل ألمانيا واليابان، وذلك تجاوبا مع المتغيرات الجديدة، ورغبة في أن يعكس مجلس الأمن على نحو أفضل حقائق وتنوع عالم اليوم.

وكلنا أمل في أن تتضافر جهود المجموعة الدولية من أجل تعزيز التضامن العالمي، وقيام نظام دولي جديد أكثر توازنا وعدلا وإنصافا، يصون السلم والأمن، ويضمن الحياة الحرة الكريمة للجميع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي، السيد علي سيد عبدا لله، وزير خارجية إريتريا.

السيد عبدا لله (إريتريا): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات مَن سبقوني من المتحدثين

لأهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة لجمعيتنا العامة. وأود أن أختصر كلمات الامتنان والثناء لمصلحة الوقت لأشرع مباشرة في الأمور التي تهم بلادي ومنطقة القرن الأفريقي وسائر أعضاء الأسرة الدولية.

إن حكومتي تعترف بامتنان إذكاء المساهمة الحيوية للمجتمع الدولي، والأمانة العامة للأمم المتحدة في إحلال السلام في أعقاب الحرب التي شنتها إثيوبيا على بلدي، مستخدمة كذريعة لغزوها مكانا يدعى ''بادمي''.

إن اتفاقية الجزائر التي وقّعها الجانبان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، صاغتها بالأساس الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجزائر ودول أخرى. إضافة إلى هذا أنفق المجتمع الدولي أكثر من ٧٠٠ مليون دولار حتى الآن للحفاظ على قوة حفظ السلام. كما ساهمت أكثر من ٣٧ دولة بقوات عسكرية في مختلف مهام حفظ السلام بين إريتريا وإثيوبيا، ونحن شاكرون ومقدرون لهذه المساهمات.

وبينما نشيد بهذه المساهمات القيّمة، نرى لزاما علينا أن نعبّر بنفس المستوى عن أسفنا لفقدان الفعل الجاد من قبل المجتمع الدولي في هذا الوقت الحساس الذي تقترب فيه عملية السلام من حافة الانهيار. ولو كان المجتمع الدولي قد تمسك بالتزاماته وتعامل مع عملية السلام بجدية لكانت الحدود قد رُسمت منذ وقت بعيد، ولكانت شعوبنا اليوم تحتفل من على هذا المنبر بالنجاح الباهر الذي حققته جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكن على العكس من ذلك، نشاهد اليوم غيوم حرب داكنة تخيم في سماء بلادي بسبب رفض وتعنت إثيوبيا وتغاضي القوى الكبرى عن انتهاكاتها للقانون الدولي.

دعوني أعود بذاكرتكم إلى أهم مرتكزات اتفاق الجزائر (A/55/686، المرفق):

''أولا، فيما يتعلق بتكوين وصلاحيات مفوضية التحكيم، تقول المادة ٤-٢ من الاتفاقيات ''يتفق الجانبان أن تقام مفوضية حدود محايدة تتكون من خمسة أعضاء وبصلاحيات لترسيم وتخطيط الحدود وفقا للمعاهدات الاستعمارية (سنة ١٩٠٠، سنة ١٩٠٢، سنة ١٩٠٨) والقانون الدولي الملائم، وليس للمفوضية صلاحيات اتخاذ قرارات وفقا لمبادئ العدل والإنصاف؛

ثانيا، الطبيعة النهائية والملزمة للقرار، تقول المادة ٤-١٥ ''يتفق الجانبان على أن قرارات المفوضية للتخطيط والترسيم ستكون نهائية وملزمة، وسيحترم كل جانب الحدود المعينة وفق ذلك، وكذلك وحدة وسيادة أراضي الطرف الآخر''؛

ثالثا، الإجراءات العقابية التي ستتخذ ضد الطرف المنتهك، تقول الفقرة ١٤ من اتفاقية وقف الأعمال العدائية

''منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة تتعهدان بضمان احترام الجانبين لالتزامهما حتى تعيين الحدود المشتركة. هذه الضمانة ستشتمل إجراءات تتخذ من قبل المجتمع الدولي فيما لو قام طرف واحد أو الطرفان معا بانتهاك هذا التعهد، بما في ذلك اتخاذ مجلس الأمن الدولي إجراءات مناسبة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة''.

لقد مضى أكثر من عامين منذ أن أصدرت مفوضية الحدود قرارها بناء على اتفاقيات الجزائر. وقد جاء هذا القرار القانوني بعد ١٥ شهرا من المرافعات؛ وتبادل المذكرات والاستماع الشفوي على مدى أسبوعين. فالقرار نهائي وملزم وفقا لاتفاقيات السلام المذكورة أعلاه. إضافة إلى ذلك، يستند القرار إلى المبدأ الأفريقي الأساسي القائل

بعدم جواز انتهاك حرمة الحدود الموروثة من الاستعمار، التي ليست من صنعنا ومع ذلك علينا أن نحترمها إلا إذا أردنا أن نفتح صندوق العجائب لنغرق في دوامة حروب حدود ونزاعات دامية لا نهاية لها.

لقد قبلت حكومة بلادي برحابة صدر قرار مفوضية الحدود، ليس لأنها كسبت منه، ولكن لإيمانها الراسخ بأن الطريق الوحيد لضمان السلام الدائم لا يتأتى إلا باحترام حكم القانون وتماسك القرار الفاصل. ولهذا فإن حكومتي تبدي تعاونها الكامل وبلا تحفظ مع مفوضية الحدود في كل قراراتها وتوجيهاتها المتعلقة بترسيم الحدود.

إن إثيوبيا في الجانب الآخر قد أعلنت عن رفضها كليا قرار مفوضية الحدود، وذلك في رسالة لرئيس الوزراء الإثيوبي موجهة إلى مجلس الأمن بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر من العام الماضي يقول فيها ''إن عمل المفوضية يواجه أزمة النهاية''. ليس هذا وحسب بل يضيف واصفا قرار مفوضية الحدود بأنه ''غير قانوني، وغير عادل وغير مسؤول''. وطلب من مجلس الأمن ''إقامة آلية أخرى لترسيم الأجزاء المتنازع عليها من الحدود''.

بالطبع ليس لدى إثيوبيا أي مبرر مهما كان لرفض قرار مفوضية الحدود. وإثيوبيا، بغض النظر عن التزاماتها القانونية، فقد كسبت أراضي إضافية لم تكن أبدا لها حسب تصريحات رئيس وزرائها ووزير خارجيتها ومجلس وزرائها في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ عندما أعلنت مفوضية الحدود قرارها.

إن رفض إثيوبيا، الذي جاء متأخرا وبعد حسابات، كان في البداية محاولات متأنية، ولكنها تشجعت فيما بعد عندما تأكد لها أن بإمكانها فعل ذلك والإفلات من العقاب. فرسالة رئيس الوزراء إلى مجلس الأمن التي يعلن فيها رفضه القاطع لقرار مفوضية الحدود كتبت بعد مرور ١٦ شهرا من صدور القرار. وبعبارة أخرى، فإن رفض إثيوبيا له علاقة وثيقة بتصرفات المجتمع الدولي وليس بسبب وجود خلل في القرار نفسه. وكانت العوامل الدافعة والمشجعة وراء رفض إثيوبيا هي تلك ''التعابير المتعاطفة'' و ''الغمزات والإيماءات'' التي كانت تصدر من بلدان معينة وبعض من البعثات الأجنبية في إثيوبيا.

إن أعذار إثيوبيا الآن المرتكزة على حجج مثل ''الجغرافيا البشرية والطبيعية'' والاهتمام الزائف حول ''إزاحة السكان أو فصل القرى والمساكن'' هي اختلاقات لا تستحق النقاش. فالأساس القانوني لترسيم الحدود غير قابل للتأويل. وإن إثيوبيا لا تستطيع أن تخترع حقائق جديدة بعد ثبوت الحقيقة. إضافة إلى ذلك، فإن الحدود في أفريقيا وسائر البلدان في العالم، لم ترسم دائما بناء على أنهار ووديان طبيعية لتحاشي قرى متجاورة تقع على جانبي حدود البلدين. وفي حالة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، فإن إثيوبيا قد طردت في العام ١٩٩٨ نحو ٥٠٠ ١٤ مواطن إريتري من ٣٩ قرية في الجانب الشرقي على خط بادمي كانوا يقطنون المنطقة منذ عام ١٩٢٠. هؤلاء الناس يعيشون خلال السنوات الخيرة في مخيمات مؤقتة في غرب إريتريا. هناك أيضا ٠٠٠ ٥٨ إريتري إضافي بقوا نازحين لأن إثيوبيا ما زالت تحتل أراضينا السيادية. في المجموع هناك أكثر من ٠٠٠ ٩٠ مواطن إريتري وإثيوبيين من أصل إريتري طردوا من إثيوبيا في العام ١٩٩٨ لأن رئيس الوزراء الإثيوبي أعلن قائلا ''إن لإثيوبيا كل الحق في طرد أي مواطن أجنبي إذا لم يرق لها لون عينيه'' يا عجب. فكيف الآن إذن يتوسل لمنع ترسيم الحدود ويعرّض سلام المنطقة للخطر لمجرد إمكانية إزاحة ''بضعة آلاف من المستوطنين؟''

رغم انتهاكات إثيوبيا لاتفاقات السلام، لم تتخذ قوى أساسية في المجتمع الدولي خطوات حاسمة لإقناع إثيوبيا باحترام حكم القانون والتمسك بالمعاهدات التي وقعتها. بل

على العكس من ذلك، لا تزال إثيوبيا تحصل على الدعم المتواصل وتتدفق إليها معونات إنسانية واقتصادية وعسكرية هائلة من هذه القوى. المقاطعة الاقتصادية الكاملة قد لا تكون ضرورية. لكن شطب المديونية، ودعم الميزانية وغيرها من الحقن الهائل للاقتصاد والمعونات الإنسانية المتدفقة على إثيوبيا لم تربط بضرورة التعاطي الإيجابي مع عملية السلام. المشكلة بالنسبة لإريتريا ليست التعامل والسلوك السيئ تجاه إثيوبيا في قضية النزاع الحدودي، بل السكوت الدولي عن انتهاكاتها مما شجعها على الرفض.

من المؤسف حقا أن الأمانة العامة للأمم المتحدة وبعض القوى عكفت على أمور هامشية لا جدوى منها، ولا تزال تصر عليها، بدلا من القيام بأفعال ملموسة لدفع عملية السلام إلى الأمام. تلك الأفكار ليست غريبة على اتفاقية الجزائر للسلام وحسب، بل إنها إذا ما طبقت ستهدم وتحرف مسار عملية السلام، وستساهم كثيرا على التوتر والنزاع. هنا أردت أن أشير إلى مواضيع ذات صلة بالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وقضية ما أسموه ''بالحوار''، يهدف إعادة التفاوض حول القرار النهائي والملزم لمفوضية الحدود.

دعني أركز أولا على مسألة تعيين المبعوث الخاص التي جاءت بعد أسابيع قليلة من رفض إثيوبيا الرسمي لقرار مفوضية الحدود وطلبها من مجلس الأمن خلق ''آلية جديدة''. إن حكومتي لا ترى أي منطق أو سبب وجيه لسلوك هذا الطريق. ومع ذلك، لم ترفض المقترح منذ البداية. ولكنها طلبت تفسيرات غير غامضة حول صلاحيات ومهام المبعوث الخاص من خلال مختلف وسائل الاتصال، مؤكدة على أننا لا نتعاطى مع إعادة النظر في القرار تحت أي مسميات. للأسف الشديد لم تثمر جهودنا، وكانت الردود التي حصلنا عليها تفتقر للوضوح، مما قوى شكوكنا الأساسية. وفيما يتعلق بذلك، أبلغت حكومتي في نهاية الأمر الأمين العام للأمم المتحدة أن تلك المهمة ألقت بظلال قاتمة على الموضوع الجوهري لنحو عام كامل الآن، وبأن إريتريا أغلقت هذه الصفحة. وناشدت الأمين العام توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى انتهاكات إثيوبيا لاتفاق الجزائر وحكم القانون.

بنفس المستوى، يمكن النظر في موضوع الحوار الثنائي مع إثيوبيا وفهمه في إطاره الصحيح. إريتريا ليس لديها أية مشكلة في إعادة وتطبيع العلاقات بالكامل مع إثيوبيا وتنشيط جميع الروابط الضرورية لعلاقات حسن الجوار. نحن جيران محكوم علينا أن نعيش معا في وئام تام. ولكننا لا نستطيع وضع العربة أمام الحصان، ونتحدث حول الاقتصاد أو الأمن أو مواضيع التعاون المشترك بينما تحتل إثيوبيا بالقوة أراضينا السيادية في انتهاك صارخ لاتفاق الجزائر وقرار مفوضية الحدود.

إريتريا في الوقع لا تحتاج لجهود وساطة لإعادة علاقات ثنائية طبيعية مع إثيوبيا متى ما حلت قضية الحدود قانونيا وبطريقة سلمية. وأود أن أنوه بأن موضوع الحدود لا يمكن أن يكون موضوع حوار عقيم كما تراه إثيوبيا. هذا غير مقبول قانونيا ومستحيل عمليا.

إن عدم التحرك الجاد من قبل المجتمع الدولي لصالح قضية السلام والاستقرار الإقليمي سيكون ثمنه باهظا. وتتمنى حكومتي أن يصحح بشكل عاجل عدم الاهتمام الذي شهدناه خلال السنتين الماضيتين. لقد أظهرت إريتريا أقصى درجات الصبر والتريث رغم بقاء أراضيها السيادية تحت الاحتلال بالقوة. ولكن للصبر حدودا، خاصة عندما يكون عبؤه الإنساني كبيرا ولا يطاق لفترة طويلة. في الواقع، هناك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ مواطن من مواطنينا لا يزالون يعيشون في معسكرات مؤقتة غير قادرين على العودة إلى قراهم ومنازلهم.

أطلق الأمين العام في كلمته أمام الجمعية العامة نداء حارا من أجل احترام حكم القانون في الداخل والخارج. إن الحكومة والشعب الإريتري يتقدمان إليه بأسمى آيات الشكر والعرفان ويؤكدان له وقوفهما إلى جانبه في هذا الصدد ويدعمانه بلا تحفظ. إن الإريتريين هم الآن ضحايا انتهاكات حكم القانون من جراء رفض إثيوبيا القرار النهائي والملزم لمفوضية التحكيم، الذي صادقت عليه الأمم المتحدة ومنظمات أخرى وكذلك بعض الدول. كذلك يتفق الإريتريون كليا بأن حكم القانون يبدأ من البيت، بما في ذلك في الأمم المتحدة. يجب أن لا ننسى أن تطبيق قرار المفوضية قد ضُمن من خلال معاهدات ملزمة وقّع عليها الأمين العام ممثلا للأمم المتحدة. فمن الواجب إذن أن نلاحظ أن أي ركود في عملية ترسيم الحدود ليس ركودا بين إريتريا التي قبلت القرار بلا قيد أو شرط وإثيوبيا التي رفضته، وإنما بين إثيوبيا والأمم المتحدة التي ضمنت تطبيقه وتعهدت باتخاذ إجراءات عقابية بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد الطرف الذي يرفض تطبيق قرار المفوضية. إن على الأمم المتحدة واجب تنفيذ حكم القانون. فهذا انتهاك لحكم القانون يبرز فشلا جماعيا للأمم المتحدة في إعلاء كلمة القانون وفرض احترامه علينا جميعا، رجالا ونساء. فإثيوبيا لا يمكن أن تكون فوق القانون؛ والإريتريون لا يجوز أن يحرموا من حمايته. وعلى الأمم المتحدة أن تستعمل قدرتها على فرض حكم القانون والقيام بتنفيذ تعهداتها القانونية.

قبل أن أختم كلمتي، اسمحوا لي أن ألخص باختصار، رأي حكومتي في قضايا إقليمية أخرى.

إن حكومتي ترحب من أعماقها بالتطور الإيجابي الذي ظهر في الشهور القليلة الأخيرة في عملية الصلح وقضية السلام الدائم في الصومال. وبالرغم من انشغالها بالحرب التي فرضتها إثيوبيا علينا، إلا أنها واصلت إسهاماتها المتواضعة في الحل السلمي الدائم لمشاكل الصومال الداخلية. وكان تعاملنا دائما موجها إلى تشجيع الصوماليين على حل خلافاتهم بأنفسهم، ومنع تفتيت وبلقنة الصومال، وهو ما كانت تدفع إليها قوى خارجية، وليس التوجهات الداخلية.

اتساع حجم المأساة الإنسانية في السودان ليس جديدا علينا لنوليه مزيدا من الشرح في هذا المقام. فبينما يركز المجتمع الدولي أنظاره على ما يجري في دارفور هذه الأيام، تغيب غالبا الصورة الأوسع لعدم الاستقرار الإقليمي والمعاناة الإنسانية التي لا حدود لها والتي يؤججها النظام المتطرف في السودان منذ نحو ١٥ عاما. إن مضاعفات سياسات الأيديولوجية المتطرفة لنظام الجبهة الإسلامية لم تكن محصورة في السودان وإنما طالت بلدانا عديدة مجاورة للسودان، بما فيها بلادي. ولهذا من الضرورة بمكان أن يقيّم المجتمع الدولي هذه المشكلة من حيث ماهيتها وإلى ماذا تهدف.

في الختام، دعوني أؤكد مجددا موقف حكومتي من المداولات الحالية فيما يتعلق بإصلاح نظام الأمم المتحدة. من الواضح لدينا، وكأمر وكمسألة تبلورت في عقولنا عبر تجربتنا القصيرة، إن الأمم المتحدة بالرغم من إنجازاتها العديدة، فيها مواطن قصور شديد تحتاج لإصلاحه وإعادة هيكلة. نحن نؤمن أيضا بأن المقاييس والاعتبارات التي كانت مقبولة عند تأسيس الأمم المتحدة، في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، تحتاج اليوم إلى إعادة النظر والتعديل وفق حقائق العصر. إضافة إلى أن التمثيل في مجلس الأمن لا بد أن يتماشى مع الاعتبارات الإقليمية المرضية والمعقولة، وكذلك مع مبادئ المساواة بين الأمم، كما هي منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الرحمن محمد شلقم، أمين اللجنة الشعبية العامة

للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، يسعدني أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة، وإننا نعتبر هذا الاختيار تقديرا لقارتنا الأفريقية.

يسعدني أن أتحدث أمامكم معبرا عن وجهة نظر بلدي، ليبيا، في عدد من القضايا التي نرى أنها مهمة لمسيرة العمل الدولي المشترك وتطوير أدائه بما يمكنه من مواجهة القضايا الخطيرة والحساسة.

لقد تنازلنا في العام الماضي عن كلمتنا لرئيس الاتحاد الأفريقي على أمل أن يتكلم رئيس الاتحاد باسم الاتحاد. لكن يبدو أن عدم وجود وزير خارجية للاتحاد الأفريقي أوجد خللا جعل وزراء الدول يتحدثون نيابة عن هذا المنصب الاتحادي المفقود. وعليه اضطررت إلى أن أتحدث هذا العام.

يبدو أن كل الدول متفقة على أن الهيكلة الحالية والنظام الحالي للأمم المتحدة غير سليمين، وجميع الدول اتفقت على الإصلاح. لكن ينبغي قبل أن نتكلم عن الإصلاح في الشرق الأوسط أو في دول الاتحاد السوفياتي السابق أو في أي بقعة من بقاع العالم أن نقوم بإصلاح الأمم المتحدة. قبل أن نتكلم عن فقدان الديمقراطية في العالم، لا بد أن نعترف أنها مفقودة في الأمم المتحدة. ما دامت الجمعية العامة هي برلمان البرلمانات ومجلس الأمن هو حكومة الحكومات، فلا يحق لنا أن نتكلم عن الديمقراطية والإصلاح في العالم، ما لم نصلح الرأس، أقصد هيكل الأمم المتحدة.

ثبت خلال ٥٩ سنة مضت أن الجمعية العامة عبارة عن ديكور وجسد بدون روح، وأن كل السلطات بيد مجلس الأمن وأنه هو المتحكم في كل أعمال الأمم المتحدة وأنه هو السلطة الوحيدة. وعليه، فإن بلادي تقترح أن يكون اجتماع الدورة الستين في العام القادم اجتماعا حاسما ومهما توجه الدعوات لحضوره والمشاركة فيه لكل رؤساء العالم ويتم الإعلان منذ الآن أن الدورة الستين سيتم فيها إقرار إصلاح الأمم المتحدة جذريا. وإذا حيينا، إن شاء الله، نقول لكم إن الأخ معمر القدافي سيحضر لأول مرة هذا الاجتماع، أي الاجتماع الستين القادم، لأنه منعطف تاريخي وانقلاب على الأوضاع الخطيرة الخاطئة السائدة الآن في الأمم المتحدة.

نقترح أن تعقد الدورة الستون في مدينة جنيف – التي تقع وسط العالم – وهذا يسهل على قادة دول العالم ورؤسائها الحضور، ولو أدى الأمر إلى أن تخصص ميزانية إضافية للاجتماع في جنيف. وإن بلادي لمستعدة للمساهمة في هذه الميزانية الإضافية.

أمامنا خياران: إما أن تنقل صلاحيات تطبيق الفصلين السادس والسابع من الميثاق إلى الجمعية العامة بدلا من مجلس الأمن. وإذا لم يتحقق هذا فليس أمامنا خيار غير إلغاء الجمعية العامة وإيقاف المصاريف على هذا الجسد الذي لا فعالية له.

وفي هذه الحالة يعاد النظر في هيكلة مجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه وإعطاء مقاعد لفضاءات جديدة مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة بلدان جنوب شرقي آسيا (آسيان) وبلدان أمريكا اللاتينية، كما يجب أن يعاد النظر في امتياز النقض، بحيث تكون له قواعد جديدة ما دامت عضوية المجلس ستوسع.

نحن ننبه إلى أنه ما لم يتم الإصلاح بهذه الطريقة، فستختفي الأمم المتحدة من الوجود، لأنه بدأت تبرز ظواهر التصرف الفردي من خارج نطاقها.

يجب أن يكون للاتحاد الأفريقي مقعد دائم على أن يتم التناوب بين أعضاء الاتحاد.

تقدم ليبيا، بقدوم العيد الستين، مبادرة فريدة وقوية وشجاعة بتخلصها من برامج أسلحة الدمار الشامل، أو الأسلحة الكيميائية والنووية، وقيامها بتسليم تلك المعدات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لعبت ليبيا دورا أساسيا في قيام الاتحاد الأفريقي وساهمت بفعالية في تحرير الشعوب المضطهدة والمستعمرة. فليبيا التي تمتد على ساحل طوله ٢ ٠٠٠ كلم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط – الذي يتوسط العالم وهو مكان الصراعات والنزاعات والسياحة – لا يمكن أن يكون هناك بحر أبيض متوسط من دونها ولا شاطئ جنوبي متوسطي من دونها. وليبيا التي انبثقت منها النظرية العالمية الثالثة – الوسط بين الرأسمالية والشيوعية – والتي قدمت الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة لحل المشكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي جديرة بأن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن.

قدم الأخ العقيد معمر القذافي اقتراحا لرؤساء العالم ووافقوا عليه. يقضي الاقتراح بإنشاء لجنة حكماء العالم، تكون عضويتها من الرئيس نيلسون منديلا والرئيس ميخائيل غورباتشيف والرئيس بيل كلنتون، لتكون مرجعية لحل النزاعات في العالم. يجب أن يصدر عن الأمم المتحدة شيء يزكي هذا الاقتراح.

علينا جميعا أن نستمر في مكافحة الإرهاب. وإذا أردنا أن نقضي على الإرهاب، فيجب أن نقضي على أسبابه أولا، لا أن نجري وراء عملية هنا أو هناك. لكن المهم أن نقضي على أسبابه قضاء كاملا.

إذا أردنا أن نجعل إمدادات النفط في حالة استقرار وأسعاره في ثبات، يجب أن نترك مناطقه بعيدا عن أماكن الصراعات والحروب وعوامل التفجر.

لدي ملاحظة أخيرة وهي أن الأخ العقيد معمر القذافي سيقدم قريبا وسيتحدث عن برنامج إصلاح الأمم المتحدة عبر موقعه الإلكتروني www.alqadhafi.org.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسيه راموس – هورتا، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي.

السيد هورتا (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى قيود الوقت، سألقي نسخة مختصرة من خطابي. وإن النص الكامل يجري توزيعه في القاعة. من فضلكم اسمحوا لي بتخطي عبارات الترحاب المعتادة لكل أصحاب المقام الرفيع.

لقد دخلت هذه البناية أول مرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥، خلال شتاء شمال أمريكي، ولم أكن قد رأيت الثلج في حياتي من قبل، وذلك من أجل التكلم أمام مجلس الأمن. علمت عندها، ومنذ ذلك الوقت، أن قرارات الأمم المتحدة لا تطبق كلها. لكنني علمت كذلك أن الأمم المتحدة، بالرغم من أوجه قصورها وإخفاقاتها، تعطينا الأمل وأن علينا التشبث بذلك الأمل لأنه يعطينا القوة والشجاعة على الاستمرار.

عندما قام الأمين العام بزيارة تيمور – ليشتي في أيار/مايو ٢٠٠٢ لترؤس مراسم نقل السيادة رسميا إلى رئيسنا المنتخب، قلت له: ”سيدي الأمين العام، إنكم ستفقدون وظيفتكم بصفتكم رئيس تيمور – ليشتي“. وبوسعي أن أؤكد للأعضاء أن كوفي عنان لم يتزعج لفقدان تلك الوظيفة الصعبة التي لا يحصل على أجر مقابلها. ونحن نشكره على قيادته الحكيمة لتيمور – ليشتي خلال مرحلة الانتقال إلى الاستقلال.

ولا يفوتنا أن نحيي ذكرى صديقنا المحبوب، سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي اغتيل بصورة وحشية في العراق قبل

نحو عام مضى. لقد بكاه شعبنا، غير أن سيرجيو ستبقى ذكراه حية بيننا دائما. إن جهوده من أجل تيمور – ليشتي، وجاذبيته الشخصية وتحمسه وابتساماته ستظل معنا إلى الأبد. ونحيي أيضا جميع موظفي الأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم في بلدنا وفي مناطق صعبة أخرى في العالم.

ونعرب عن خالص تعازينا وتضامننا مع روسيا وإسبانيا وإندونيسيا وأستراليا – آخر الضحايا في قائمة يبدو أن لا نهاية لها من الأعمال الوحشية التي يرتكبها متعصبون.

وقبل سنتين أو أكثر قليلا، سلّم الأمين العام كوفي عنان السلطة إلى رئيسنا المنتخب. ومنذ ذلك الحين، أحرزنا تقدما حقيقيا في مجالات عديدة، مثل الإدارة العامة والتعليم والصحة. ومع ذلك، فقد أخفقنا في مجالات أخرى.

والقضاء هو أكثر القطاعات هشاشة في إدارة تيمور – ليشتي. فعدد القضاة والمدعين العامين والمحامين المدربين لدينا محدود. سيظل بعيدا عن متناولنا لعدة سنوات. ونشكر البلدان التي ساعدتنا على تحسين قضائنا ونناشدها أن تواصل تلك الجهود لسنوات عديدة قادمة.

واقتصادنا يتقدم ببطء، وإن كان أداؤه أفضل من المتوقع. ونحن على ثقة بأنه في غضون عامين أو ثلاثة سوف نشهد نموا اقتصاديا قويا نتيجة للعائدات من النفط والغاز، إلى جانب الاستثمارات الرأسمالية في البنية الأساسية العامة، بما في ذلك الطرق والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات والإسكان العام والصحة والزراعة ومصائد الأسماك والسياحة. ولا بد لنا الآن أن نبدأ في خفض البطالة والفقر بصورة جذرية.

وهنا، نود أن نهنئ الشعب الإندونيسي وزعمائه على تجربتهم العظيمة في مجال الديمقراطية. فقليل من تخيلوا في عام ١٩٩٩ أنه بعد بضعة أعوام فحسب، ستبرز رابع أكبر دولة في العالم، وأكبر بلد مسلم، كديمقراطية نابضة بالحياة.

وتجري محادثات حاليا بين أستراليا وتيمور – ليشتي لتصحيح تأويلاتنا المتباينة للقانون الدولي وممارسات الدولة فيما يتعلق بالحدود البحرية بين الدول الساحلية. وتيمور – ليشتي تتشاطر رأي أغلبية المجتمع الدولي بأنه عندما يكون هناك دعاوى بتداخل الحدود بين دولتين ساحليتين، ينبغي تطبيق مبدأ تساوي الأبعاد.

واسمحوا لي الآن أن أتناول بعض المسائل ذات الأهمية بالنسبة لنا. ففي السنوات العشرين الماضية أو نحو ذلك، كان عالمنا مسرحا لعدد من الصراعات الكبرى، من بينها غزو صدام حسين لإيران في ثمانينات القرن الماضي، مما أفضى إلى وفاة ما يزيد على مليون شخص. وقد أطلقت الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضد كل من المدنيين والمقاتلين. وبعد قليل من انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، شن نفس النظام في بغداد غزوا آخر، هذه المرة ضد دولة الكويت. وقد أحال معظمنا المأساة الكمبودية التي جرت فصولها في السبعينات إلى هامش ذاكرتنا الفكرية الآن. لكن، علينا ألا ننسى اللامبالاة الكاملة التي أبداها المجتمع الدولي إزاء الإبادة الجماعية التي نفذها الخمير الحمر في كمبوديا.

وشأننا شأن كثيرين منكم، والملايين من دعاة السلام، فإننا نناهض العنف والحروب. لكن، علينا أن نسأل أنفسنا بعض الأسئلة المزعجة. فهل ينبغي لنا أن نعترض على استخدام القوة في وجه الإبادة الجماعية والتطهير العرقي؟ وفي خضم المعضلة الأزلية للحرب والسلام، هناك من يدعون إلى السلام، والمثاليون الذين يعارضون استخدام القوة تحت أي ظرف، والواقعيون الذين يؤيدون استخدام القوة في ظروف معينة، أي عندما يجيز مجلس الأمن ذلك. أما من يعارضون استخدام القوة بشكل قاطع، فقد عجزوا عن

وضع استراتيجية لمواجهة وحشية التطهير العرقي والإبادة الجماعية. والدبلوماسية الصبورة قد تستغرق كثيرا من الوقت؛ وقد لا تتمخض عن أي نتائج. ومع ذلك، فالإبادة الجماعية مستمرة كما نرى في السودان حيث يموت الآلاف من إخواننا في البشرية الآن.

وفي حالة كمبوديا المأساوية في السبعينات من القرن الماضي، عرف العالم أن نظاما شريرا يقوم عامدا متعمدا بتطهير الأمة وقتل مئات الآلاف من البشر الأبرياء. ومع ذلك، لم يناقش مجلس الأمن على الإطلاق الإبادة الجماعية التي نفذها الخمير الحمر. وفي نفس الوقت الذي حدثت فيه المأساة الكمبودية تقريبا، كانت تقع إبادة جماعية في القارة الأفريقية. ولم يناقش مجلس الأمن أو حتى يتخذ أي إجراء بشأن الحالة في أوغندا في عهد عيدي أمين. بل إن الأمر تطلب الشجاعة الأدبية لجيوليوس نيريري، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، لوضع حد لحكم الإبادة الجماعية الذي اتصف به عهد عيدي أمين. وقد نتساءل، إن كان هناك زعيم عالمي واحد لديه الشجاعة الأدبية لإصدار الأمر إلى قواته المسلحة بالتدخل في رواندا عام ١٩٩٤، هل كان سيوصف بالمخلّص أم سيوصم بالمعتدي؟

ونذكر بصورة انتقائية بعض أفدح الحالات لفشلنا الجماعي في منع الحروب والإبادة الجماعية، وهدفنا الوحيد هو إثارة التأمل بشأن أوجه الفشل ومكامن الضعف للأمم المتحدة بغية استكشاف السبل التي تكفل لمنظمتنا أن تكون حاميا أكثر فعالية للسلام العالمي.

واسمحوا لنا أن نضيف بعض الأفكار إلى المناقشة الجارية بشأن كيفية تحسين الأمم المتحدة. ومع ذلك، نود أن نقدم لآرائنا إزاء إصلاح الأمم المتحدة بالقول إننا لا نعتقد أن مجرد توسيع عضوية مجلس الأمن سيكون كافيا لتعزيز الأمم المتحدة. ذلك قد يجعل المجلس أكثر تمثيلا من خلال التعبير عن التوزيع السكاني العالمي وموازين القوى في الوقت الحالي على نحو أفضل، لكنه لن يجعله أكثر فعالية بالضرورة.

والأمر كذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة. وتيمور – ليشتي تؤيد تماما المبادرة الفرنسية – الألمانية بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ونعتقد كذلك أن مجلس الأمن الموسع الجديد ينبغي أن يضم بلدانا مثل ألمانيا والهند وإندونيسيا واليابان والبرازيل وبلدا أو اثنين من القارة الأفريقية. ولكن، أؤكد لكم أن تيمور – ليشتي لا تسعى للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن لنفسها – أرجو ألا يشغلكم هذا الأمر.

إننا نؤيد بالأخص حصول إندونيسيا على مركز العضوية الدائمة لأننا نؤمن بأن ثمة حاجة إلى تمثيل متوازن داخل مجلس الأمن، بحيث يضم كل الحضارات والعقائد الرئيسية في العالم. إن عدم إدماج إندونيسيا – أكبر بلد مسلم علماني في العالم – كعضو دائم جديد سيترك التمثيل المسيحي مسيطرا على مجلس الأمن من جديد.

وبالمصادفة، فقد تلقت حكومة بلادي بالفعل التماسات تطلب دعمها لحصول بعض الدول على مقاعد في المجلس في فترات بعيدة تصل إلى عام ٢٠٢٠ و ٢٠٢٤. وفضلا عن ذلك. وعلى أساس ترتيب التناول لفترة السنتين، يبدو أن تيمور – ليشتي وكثيرا من الدول الصغيرة الأخرى لن يكون بوسعها أن تلتمس نيل عضوية مجلس الأمن قبل عام ٢٠٤٩، ومن المفارقات، أن العديد من الوفود أعربت بالفعل عن دعمها لحصول تيمور – ليشتي على عضوية المجلس عام ٢٠٤٩، وقد تأثرنا كثيرا بذلك.

العالم يواجه باستفحال وباء الإيدز، الذي بدأ مركزه ينتقل إلى آسيا الآن. وعلاوة على ذلك، فالملاريا والسل الرئوي معنا منذ أجيال عديدة، ومع ذلك، ليس هناك

التزام حقيقي بتوفير الموارد التي تمكن علمائنا ومجتمعاتنا من مواجهة تلك الأمراض.

إن القيمة الإجمالية للمساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الصناعية الغنية لا تتجاوز ٥٠ بليون دولار سنويا. فلنقارن هذا الرقم بما يزيد على ٣٠٠ بليون دولار تقدمها تلك البلدان كإعانات لمزارعيها وصناعاتها.

والبلدان المنتجة للأسلحة تغرق العالم بكل أنواع الأسلحة التي تؤجج الصراعات. ولا بد أن تكون هناك مدونة سلوك صارمة بشأن الصادرات من الأسلحة بهدف الحد من تدفق الأسلحة التقليدية إلى البلدان والمناطق الفقيرة التي تشهد صراعات.

ونحن في تيمور - ليشتي لا نريد أن نتهم بالجحود، وإن كانت لدينا أسباب للارتياب فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الرسمية التي تعود مرة أخرى إلى الدول المانحة، فيما لا ينتفع البلد المتلقي إلا بالقدر اليسير من تلك المساعدات التي تصاحبها حملات دعائية كبيرة. يتعين أن يكون هناك إصلاح شامل لإدارة التنمية الخارجية ابتغاء كفالة أن تتلقى الدول النامية ما تم التعهد لها به. ونتساءل أحيانا عن جدوى الاجتماعات التي لا نهاية لها، ورحلات الدراسة، والتقييم، ودراسات الجدوى ونشاطات أخرى بينما، في الواقع، يمكن أن يستخرج جميع المعلومات المطلوبة من الشبكة الدولية (الإنترنت) طفل في السابعة من عمره. والحقيقة أن ابنة شقيقتي، سارة، البالغة من العمر ١٠ سنوات تقوم، بالنيابة عني، باستخراج معظم المعلومات التي احتاجها من الانترنت. وبدلا من دفع زهاء ١ ٠٠٠ دولار في اليوم لأحد المستشارين العالميين كنفقات استشارة فإن ابنة شقيقتي ستكون سعيدة بالقيام بذلك العمل مقابل قدر قليل من البوظة.

ونضم صوتنا إلى قادة إسبانيا والبرازيل، وشيلي، وفرنسا، وآخرين في البلدان الغنية في الشمال على تخصيص ٠,٧ في المائة من ثروتها الوطنية لصالح إدارة التنمية الخارجية. وبذلك نصل إلى الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة. إنه لمن دواعي الحيرة أن تقوم أربع دول غنية صغيرة فقط بتحقيق وتجاوز ذلك الهدف المتواضع.

ينبغي لأوروبا والولايات المتحدة أن تزيلا تدريجيا كل المعونات الزراعية المقدمة إلى المزارعين فيهما التي تقضي على المنافسة ووصول الدول الفقيرة إلى الأسواق. إننا نتفهم الصعوبات السياسية التي يواجهها بعض الأصدقاء في أوروبا والولايات المتحدة عند تناول مسألة المساعدات. ولذلك فإننا نعتقد بأن الدول النامية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ينبغي أن تكون قادرة على أن تتوصل إلى حل توفيقي معقول لهذه المسألة.

ونختتم ملاحظاتنا بالتطرق إلى بعض الحالات الدولية. فيما يتعلق بالصراع المتواصل في الصحراء الغربية، ندعم تعليقات صاحب الفخامة الرئيس عبد العزيز بو تفليقة، رئيس الجزائر، وهي دولة أسهمت إسهاما كبيرا في تحرير القارة الأفريقية. وبالنسبة إلى هذه المسألة فإن حكومة بلادي تسترشد بالجزائر والاتحاد الأفريقي.

نناشد البلدان القائدة الآسيوية الكبيرة وبشكل خاص جمهورية كوريا والصين والهند واليابان ورابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تضاعف جهودها للوصول إلى حل سلمي للصراع في ميانمار.

فيما يتعلق بموضوع الجزاءات، نناشد أصدقاءنا في كونغرس الولايات المتحدة أن يسموا فوق السياسة ضيقة الأفق التي يعتمدونها وأن يرفعوا كل أشكال الجزاءات المفروضة على كوبا.

هنـاك اسـتياء كـبير وغضـب عميـق في صـفوف المسـلمين والعديـد مـن غـير المسـلمين حـول العـالم بشـأن سياسات إسرائيل التي تحول دون حصول الفلسطينيين على حقهم في حياة كريمة ووطن.

إن الحل المبني على إقامة دولتين الذي وافقت عليه جميع الأطراف يتعين أن يتم إحياؤه وأن ينفذ بسرعة كخطوة أولى باتجاه السلام الدائم في المنطقة. إن الانتفاضة الفلسطينية والتفجيرات الانتحارية، إضافة إلى السياسة الإسرائيلية القائمة على الضم والانتقام، قد عمقت الغضب والكراهية. لا بد من وجود مخرج من كل ذلك.

ونأمل من الولايات المتحدة التي بدأت الحرب في العراق وقامت بشجاعة بتحرير الشعب العراقي من طاغية أن تقطع نصف الطريق للقاء الذين هم على الجانب الآخر من المناقشة. لا ينبغي للولايات المتحدة وحلفائها أن يتحملوا وحدهم عبء العراق.

إن الشراكة الأوروبية الأطلسية هي العمود الوحيد الأكثر أهمية لأمن العالم ولرفاهه الاقتصادي. يتشاطر الأمريكيون والأوروبيون نفس قيم الديمقراطية والحرية. وتكفي يقينا حكمتهم لتذليل اختلافاتهم، مهما كان عمقها، وإعطاء الشعب العراقي فرصة لينعم أخيرا بالحرية والسلام في صفوفه ومع جيرانه. ولتكن بركات الله عليكم جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شارل – هيرفيه وينيزوي، وزير الخارجية والتكامل الإقليمي والفرانكفونية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد وينيزوي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، أن أتقدم إليكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. إن هذا الانتخاب إشادة مدوية من قبل المجتمع الدولي بغابون، تلك الدولة الشقيقة، لدورها القيادي الرائع في أفريقيا، وللالتزام الشخصي الذي يبديه الرئيس عمر بونغو أونديمبا والذي مكن سكان أفريقيا الوسطى من عقد المصالحة فيما بينهم، ونحن ممتنون جدا لذلك. إن خبرتك الكبيرة وقدرتك بوصفك دبلوماسيا ورجل دولة ستضمنان نجاح أعمالنا.

ويتمنى فخامة السيد فرانسوا بوزيزي، رئيس الجمهورية ورأس الدولة في بلادي الذي يؤمن إيمانا راسخا بالمثل العليا لهذه المنظمة، لكم كل النجاح. وكما تتوقعون، فإن وفدي سيقدم العون الكامل لكم في مساعيكم. وأود أن أحيي أيضا الكفاءة التي تحلى بها سلفكم، السيد جوليان هنت، ممثل سانت لوسيا، في إدارة أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

اسمحوا لي أن أقدم للأمين العام، كوفي عنان، تقدير جمهورية أفريقيا الوسطى على المساعي التي قام بها لإحلال السلام حيثما كان مهددا وكذلك تصميمه على إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالحفاظ على صلاحية ومصداقية الأمم المتحدة، التي اختبرت في السنوات الأخيرة اختبارا قويا.

قبل أن يتقدم وفدي بإسهامه وأفكاره حول حالة العالم يود أن يضم صوته إلى جميع الذين أعلنوا عن مواساتهم لضحايا الكوارث الطبيعية التي حلت في أجزاء من المحيط الهادئ والقارة الأمريكية والتي خلفت دمارا هائلا في طريقها.

إن قضايا العالم الكبرى – السلم والأمن الدوليين، ومكافحة الفقر، والتنمية، والنهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها، وحماية البيئة والصحة – لا يمكن التوصل إلى حل دائم لها إلا في إطار الجهود المشتركة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. وأود أن أشير إلى ما جاء في تقرير الأمين العام للعام ٢٠٠٢ المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات:

”... يتمثل التحدي المقبل في تعزيز قدرتنا على العمل بصورة جماعية وبالتالي تحديد مصير مشترك في وقت من التغير العالمي المتسارع A/57/387، الفقرة ٢“.

في ذلك السياق، فإن تعددية الأطراف التي هي الضمان الرئيسي لاشتراك جميع الأمم في الشؤون الدولية، يجب أن تتم حمايتها وتقويتها بأي ثمن. إن انتشار بؤر التوتر والتطرف في الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وزيادة الفقر، وانتشار الأمراض المستوطنة ينبغي أن تقنعنا بأن التضامن الدولي النشط هو السبيل الوحيد القادر على ضمان استقرار وأمن عالمنا.

إن التشبث الذي يتحدى به الإرهاب المجتمع الدولي بطرق مختلفة كثيرة يدعو إلى القلق حقا. تلك الآفة لا تعرف حدودا، ولا عرقا، ولا دينا. إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ في إسبانيا، و ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في روسيا ليست سوى تعابيرها الأخيرة. وبالنظر إلى تعقد هذه الظاهرة، يجب علينا أن نجد استجابة جماعية إلى ما أصبح خطرا مشتركا. إلا أنه، بسبب افتقار دولنا إلى الوسائل الوافية بغرض مكافحة تلك الآفة، تنشأ المشكلة الرئيسية، مشكلة التعاون من قبل الدول الأغنى، من أجل الحصول على أجهزة أفضل للكشف، وتحديد الهوية والاستطلاع ومراقبة حدودنا البرية والبحرية والجوية. كذلك فإن مكافحة الجريمة الدولية المنظمة تتطلب تعاونا مستمرا في إطار الصندوق الخاص للتعاون الذي تنص عليه اتفاقيات الأمم المتحدة.

إن السباق الاقتصادي العالمي الحالي الصعب أثر بشكل سلبي على اقتصاد البلدان النامية بشكل عام وعلى اقتصادات أفريقيا بشكل خاص. المنافسة العالمية القوية، وتشديد الممارسات الحمائية، وتقلبات العملة، وأعباء الديون – كل – تلك عقبات تحد من سرعة التنمية في بلداننا.

في كانكون العام الماضي، حاول أعضاء منظمة التجارة العالمية إطلاق الجهود مرة أخرى باتجاه تحرير التجارة. يجب علينا أن نتابع البحث عن حلول للتغلب على فشل كانكون وضمان نجاح جولة المفاوضات التجارية في الدوحة. إن اجتماع منظمة التجارة العالمية في العام ٢٠٠٤ في جنيف دليل على أنه يجب ألا نقف مكتوفي الأيدي عندما نواجه بسياسة الإعانات الزراعية. إن إعلان الألفية، ونتيجة مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وتوافق آراء مونتيري، مهدت الطريق التي يجب اتباعها والأهداف التي يجب تحقيقها من أجل إنشاء عالم حقيقي من الشراكة من أجل التنمية.

لقد شهد العالم منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة سلسلة من التغييرات أدت إلى تفاقم الوضع المتدهور فعلا بسبب الخطر الذي يتهدد السلم والأمن وازدياد بؤر التوتر والصراع. ويقوم مثال على ذلك وهو الوضع في الشرق الأوسط الذي ما زال يبعث على القلق الشديد. وبالفعل، على الرغم من نقل السلطات إلى السلطات العراقية الجديدة في ٢٩ حزيران/يونيه، تتواصل دوامة العنف من دون ضوابط، مغذية سخط الشعب العراقي على المجتمع الدولي. ويعني التعيين الأخير للممثل خاص للأمين العام في العراق أن الأمم المتحدة لديها دور مركزي تؤديه في عملية إعادة البناء السياسي هناك. ومع ذلك، تأمل جمهورية أفريقيا الوسطى شديد الأمل في تنفيذ الاقتراحات التي قدمتها بالفعل فرنسا بالتعاون مع الاتحاد الروسي لعقد مؤتمر دولي معني بالعراق في إطار الأمم المتحدة.

وفي إسرائيل، يجب أن يستمر المجتمع الدولي في تأييد أعمال المجموعة الرباعية لاستعادة السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولا يوجد أي بديل عن خريطة

الطريق، التي تنادي بتحركات متوازية إلى الأمام في ثلاثة مجالات هي الأمن والسياسة والاقتصاد. وفي أفريقيا، على الرغم من بعض النجاحات من قبيل عودة السلام إلى أنغولا وسيراليون وشيئا فشيئا في ليبريا، لا تزال القارة الأفريقية مصدراً لقلق عميق. وتصبح الطفرة في الصراعات المسلحة والتوترات وعدم الاستقرار ظاهرة متكررة. وعلى الرغم من استعادة اجتماع أكرا الثالث لعملية السلام في كوت ديفوار وإعطائه دفعة لأمل جديد، تظهر مصادر للصراع هنا وهناك.

وتواصل أزمة دارفور في السودان تعبئة اهتمام المجتمع الدولي نتيجة للتحركات الكبيرة للسكان في اتجاه الحدود مع تشاد وعدم الأمن الذي يتواصل هناك. وتتابع حكومة بلادي باهتمام خاص تطورات الحالة في دارفور نتيجة للعواقب الإنسانية والأمنية بالنسبة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تتشاطر حدودا مع السودان وتشاد.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، نؤيد المبادرات التي اتخذت منذ الوساطة التشادية من خلال المحافل الدولية، التي تولت المهام منها في إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونشجع الحكومة السودانية – التي أثبتت استعدادها – والأطراف المعنية على متابعة مسار الحكمة على أساس الحوار الذي بدأه الرئيس أولوسيغان أوبسانجو رئيس الاتحاد الأفريقي وبذلك يتفادى الشعب السوداني الشقيق قدراً أكبر من المعاناة حيث أن جزاءات مجلس الأمن لن يكون من شأنها سوى زيادة المعاناة.

أشعلت مذبحة ١٦٠ لاجئا في غاتومبا في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤ على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي شرارة سخط واسع النطاق وأدت إلى تفاقم حالة حرجة بالفعل في ذلك الجزء في البحيرات الكبرى. ومع ذلك فاعتقادنا هو أنه على الرغم من النكسات، أحرزت مختلف الاتفاقات بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من ناحية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا من ناحية أخرى وأيضا الاتفاقات التاريخية في مدينة صن في نهاية المطاف تقدما صوب سلام لا يمكن عكس مساره في منطقة البحيرات الكبرى.

وعلى أية حال، ذلك هو غرض مشاركتنا النشطة في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وإسهامنا في تحالف الاستقرار الذي سينتج عنه. وهذا في إطار نهج عالمي متكامل ومتسق تسعى إليه الأمم المتحدة التي لها ميزة متابعة الحلول الإقليمية التي ستتخطى الحدود الجغرافية للبلدان الستة في منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أن أتناول بإيجاز الحالة في بلدي، جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد مَرَّ بلدي بعد أن أعلن استقلاله في ١٣ آب/أغسطس ١٩٦٠ بفترات قصيرة نسبياً من التقدم السياسي والاجتماعي تربطها فترات طويلة من الركود بل التراجع الاقتصادي، مما يبرر آراء المتشائمين الأفارقة في التطور الفوضوي. ومثلما هو الحال مع العديد من الدول الأفريقية الأخرى، فقد اتسم تطورنا السياسي بسلسلة من الانقلابات. وكان بعضها انقلابات البلاط وانقلابات أخرى شاركت فيها ثورة شعبية حقيقية اتسمت بكل من بلورة التطلعات الاجتماعية التي أطلقت لها العنان والتغيرات السياسية التي جلبتها من قبيل ثورة القرنفل في البرتغال في عام ١٩٧٤. وكانت التغيرات التي حدثت في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ من ذلك النمط. وقد كانت حركات ساندها الشعب ونهضت بها قوى اجتماعية كانت تختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا مثل اختلاف الأحزاب السياسية ونقابات العمال والهيئات الدينية والمنظمات غير الحكومية والجيش.

ويسرني أن أشيد مرة أخرى بالإجراء المصمم الذي اتخذته منظمتنا والمجتمع الدولي بأسره، والذي لم يدخر أي جهد قبل ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ لإيجاد حل سعيد للأزمة في وسط أفريقيا، لما عبأ مجلس الأمن والعالم الناطق بالفرنسية، والجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية السابقة لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها، ورؤساء دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، خصوصا الرئيس الحاج عمر بونغو أونديمبا، والاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء.

وطيلة أكثر من عام، ظل شعب وسط أفريقيا يحاول إعادة بناء وحدته المفككة، بينما تتابع الحكومة استعادة الأمن في جميع الأراضي. وتنمو الثقة لدى كل من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف. وستترسخ الشرعية الدستورية بعد إجراء انتخابات حرة وشفافة في مطلع عام ٢٠٠٥. وهذه هي النقاط الرئيسية للجدول الزمني الذي وضعته الإدارة الانتقالية التوافقية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ التي ظلت تتابعه منذ ذلك الحين، بما يتمشى مع التزاماتها.

وبالفعل فإن المجلس الوطني الانتقالي، وهو برلمان مؤقت أنشئ في تموز/يوليه ٢٠٠٣، يمثل جميع القوى الاجتماعية السياسية للدولة ويؤدي وظيفة تشريعية، بما في ذلك إصدار تشريعات ومراقبة الأنشطة الحكومية.

ووفر أيضا الجدول الزمني للانتقال تنظيم الحوار الوطني. وقرابة شهرين، من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تجمعت معاً جميع القوى النشطة في الدولة في هذا المحفل لكي تبحث معاً عن الأسباب العميقة لما قسمنا فترة طويلة. ونتجت توصيات عن هذه الاجتماعات تحدد نقاطها الرئيسية أنشطة حكومتنا اليوم والقانون الأساسي لبلدنا، وهو القانون الذي على أساسه يستعد شعبنا للتصويت من خلال الاستفتاء. وإن لجنة متابعة الحوار الوطني، وهي جهاز أنشئ خصيصا للإشراف على تطبيق هذه التوصيات، تسعى الآن لتحقيق مهمتها.

وقد تكونت أيضاً لجنة انتخابية مشتركة مستقلة تتكون من ممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والإدارة، وهي نشرت قبل وقت قليل الجدول الزمني للاستفتاء والانتخابات في المستقبل كما يلي: ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الاستفتاء الدستوري؛ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الانتخابات التشريعية والرئاسية، الجولة الأولى؛ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الجولة الثانية؛ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، إعلان النتائج.

ومهمة الحكومة الانتقالية الحالية هي تهيئة الظروف التي تسمح بالعودة إلى الحياة الديمقراطية الطبيعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومع ذلك لا تمكننا الصعوبات المالية الكبيرة التي يواجهها بلدنا من أن نتحمل بمفردنا تكلفة هذه الانتخابات المتعددة. فمن إجمالي ٥,٥ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية ضروري لتمويل هذه الانتخابات لدينا الآن ٣,٥ بليون فرنك فقط. وأود أن أعلن نداء للحصول على المساعدة لتمكيننا من تنظيم الانتخابات في ظل ظروف ملائمة وبذلك نحقق العودة السريعة للنظام الدستوري.

واعتبارا من الآن، تشكر حكومة بلادي البلدان الشقيقة والمنظمات الدولية التي أسهمت بسخاء في تمويل هذه العملية جزيل الشكر وخصوصا فرنسا وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا. وسيوفر الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لهذه المرحلة الشديدة الصعوبة والدقة في تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى ما هو ضروري لتحقيق الانتقال التوافقي. ويدفعني إخلاصنا المشترك للديمقراطية إلى الاعتقاد بأن هذا النداء من بلدي حكومة وشعبا سيصغى إليه.

إن التحديات الماثلة للتغلب عليها في تحقيق الآمال الكبيرة التي ألهمتها تغيرات ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣ عديدة وملحة. وهذه التحديات نفسها أدت إلى وضع جدول أعمال – خريطة طريق – يركز على ثلاث نقاط رئيسية: أولاً، الحكم التوافقي من أجل العودة السريعة إلى النظام الدستوري؛ ثانيا، استعادة الأمن والعودة الفعالة إلى السلام؛ وثالثاً، مكافحة الفقر. وستؤدي التدابير التي اتخذها السلطات الجديدة، مثلما هي محددة أعلاه، إلى استعادة السلام والمصالحة الوطنية وقد أيدها شعب أفريقيا الوسطى ورحب بها المجتمع الدولي بحق.

واليوم، بفضل إعادة بناء أمننا وقواتنا الدفاعية، ووجود القوة المتعددة الأطراف من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا وتوفير فرنسا للدعم السوقي والمساعدة من البلدان الصديقة وخصوصا فرنسا وليبيا والسودان وجمهورية الصين الشعبية والمغرب وأيضا تجمع الساحل والصحراء يمكننا القول إن عملية جعل أراضي أفريقيا الوسطى كلها آمنة قد أحرزت تقدما كبيراً. وما زالت هناك حاجة إلى بذل جهود لضمان الأمن الكامل قبل إجراء الانتخابات. ولكن الارتياح الذي يشعر به السكان والآمال التي ألهمتها تغييرات آذار/مارس ٢٠٠٣ ستتعرض لخطر شديد إذا لم تتحقق الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في هذا الصدد منذ عام ٢٠٠٠.

ومن الضروري أيضا أن نتصدى بقوة للمشاكل الاقتصادية والمالية كجزء من مكافحة الفقر. ومن ذلك المنظور، تولي جمهورية أفريقيا الوسطى دعمها الكامل لإعلان العمل المعني بمكافحة الجوع والفقر، الذي اعتُمد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وكان نتيجة مبادرة مشتركة بين الرئيس شيراك والرئيس إغناسيو لولا دا سيلفا.

إن برنامج ما بعد انتهاء الصراع الذي وضعته حكومتي للتو، بالعمل مع المؤسسات المالية الدولية، يوفر أساسا سليما للإصلاحات اللازمة إذا أريد لبلادي نيل فرص أكبر للنجاح في مجال إعادة الإعمار.

إن الجهود الكبيرة المبذولة على الصعيد الوطني والدعم القوي من أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك فرنسا وجمهورية الصين الشعبية والبلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، ساعدت على تخفيف العبء الذي تفرضه متأخرات الرواتب على العملية الانتقالية، مما سينتج عنه خروج شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بقوة أكبر وأكثر توحدا.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون التطرق إلى موضوع أجمع عليه كل من سبقوني في التكلم، وهو أنه إذا أردنا إحراز تقدم في هذا المجال، يجب أن تجري الأمم المتحدة إصلاحا عقلانيا – إصلاحا ضروريا إذا أريد تعزيز دور وفعالية المنظمة.

ويجب أن يبدأ الجهد الإصلاحي هذا بإعادة تشكيل مجلس الأمن – الجهاز الرئيسي المناط به المهمة الرئيسية المتمثلة في معالجة قضايا السلم والأمن. ومن منظور وفد جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن مبادرة فرنسا وألمانيا الداعية إلى تخصيص مقعد دائم لألمانيا، والنداء المماثل من أجل مقاعد مماثلة لليابان وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ينبغي النظر فيهما بجدية.

علاوة على ذلك، فإن اقتراح الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الرئيس دينيس نغويسو، الداعي إلى وجود سياسي في الأمم المتحدة في شخص ممثل للأمين العام لوسط أفريقيا، يستحق أيضا النظر فيه.

وستؤيد جمهورية أفريقيا الوسطى المقترحات الداعية إلى الإصلاح المقدمة من الأمين العام بقدر ما هي تعزز دور

المنظمة في حفظ السلم والأمن الدوليين وحل القضايا الدولية على أساس مبادئ الحوار والتعاون المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فينسي نيل كلودومار، رئيس وفد جمهورية ناورو.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أدلي بهذا البيان باسم فخامة السيد لودويغ سكوتي، رئيس جمهورية ناورو، الذي اضطر إلى إلغاء رحلته إلى نيويورك في آخر لحظة بسبب أمور ملحة في الوطن. ولقد طلب الرئيس سكوتي أن أنقل إلى الجمعية التحيات الحارة والتمنيات الطيبة من شعب وحكومة ناورو وأحر تهانئه لكم، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية. ونؤكد لكم تعاون ناورو الأكمل في المداولات التي تنتظرنا.

ومن خلالكم، سيدي الرئيس، ينضم وفد بلادي إلى المتكلمين السابقين في تهنئة وزير خارجية سانت لوسيا، جوليان هنت، على الدورة الثامنة والخمسين المنتجة التي عقدتها الجمعية العامة وعلى أدائه النموذجي وبوصف ناورو عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فهي فخورة للغاية بالانتساب مع سانت لوسيا إلى الجماعة الكاريبية، وهذا يُظهر أن قدرتنا الكامنة، مثل حال أشجار جوز الهند لدينا، كبيرة. ولكن نقص الموارد قد حدد القدرة على ازدهار أشخاص كثيرين آخرين مثل جوليان هنت من منطقة تحالف الدول الجزرية الصغيرة تولوا أو يتولون مناصب دولية.

ونهنئ الأمين العام على التزامه المستمر بتعددية الأطراف باعتبارها وسيلة لحل مشاكلنا المشتركة، وعلى تقريره عن عمل المنظمة (A/59/1) خلال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية. ولكن من المحبط أن نلاحظ الاضطرار إلى زيادة أنشطة حفظ السلام بدلا من خفضها. وما زال انتهاك معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية مستمرا نتيجة للصراع المسلح والإرهاب. ومازالت أعمال الإرهاب الوحشية ضد المدنيين الأبرياء، خصوصا النساء والأطفال، تمزق نسيج المدنية والقيم الأخلاقية التي يقوم على أساسها كل مجتمع على هذه الأرض.

وتتعاطف ناورو مع البلدان والشعوب التي عانت من الخسائر نتيجة للصراع والأعمال الإرهابية. وتشجع ناورو السلام في جوارها في آسيا والمحيط الهادئ، وتعرب عن أملها في أن تتمكن الصين وتايوان من حل خلافاتهما سلميا، أيا كانت، وذلك لصالح استمرار السلام والاستقرار والرخاء في المنطقة.

ونؤيد البيان الجريء للأمين العام بشأن موقفه إزاء تهدئة الصراعات المسلحة عموماً وصراعات القارة الأفريقية والشرق الأوسط خصوصاً. ويسرنا أن نسمع أنه سيركز بشكل رئيسي، خلال بقية فترة خدمته، على تعزيز سيادة القانون والعدالة الانتقالية. وتؤيد ناورو موقف الأمم المتحدة المحدد في بيانه الذي أُدلي به في الأسبوع الماضي في الجلسة الثالثة، عندما قال:

> ”إنه من خلال إعادة إعمال سيادة القانون، والثقة بتطبيقها الترية، يمكننا أن نأمل في إنعاش مجتمعات أرهقها الصراع. فالقانون، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، هو الذي يوفر الأساس الأفضل لحل الصراعات المطولة – في الشرق الأوسط، وفي العراق وحول العالم“.

إن إضفاء الديمقراطية على الحكم، وتطبيق المساءلة والشفافية، وحماية الأقليات والضعفاء عناصر مكملة من عناصر الحكم بموجب القانون.

وتتطلع ناورو بترقب، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، إلى تقرير الأمين العام عن نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي سيتم استكماله في وقت لاحق من هذا العام. ولقد أُنيط هذا

الفريق بمهمة استعراض التهديدات للسلم والأمن، وكذلك التحديات العالمية الأخرى، بقدر ما قد تؤثر على تلك التهديدات أو ترتبط بها. ومازالت ناورو تؤمن بأن تعددية الأطراف أمر أساسي لحل المشاكل المعاصرة بكل تعقدها. لهذا السبب، من الأهمية أن تعزز توصيات الفريق الرفيع تلك النقطة وأن تكون التوصيات قابلة للتنفيذ وأن تضيف قيمة لبرامج الإصلاح قيد التنفيذ، بما في ذلك تنشيط الجمعية العامة.

ولقد قال وفد بلادي في مناقشات سابقة إنه يوافق تماما على إصلاح مجلس الأمن. والنهج الجديد الذي بادر به رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين أعاد إلى حد مُعيَّن الحياة إلى المناقشة من خلال التركيز على عناصر الإصلاح الرئيسية. ونأمل أن يواصل المكتب الدفع من أجل تحقيق مزيد من التقارب بين وجهات النظر من خلال إدخال التحسينات على الاختيارات التي وضعناها خلال الدورة الثامنة والخمسين. وتشكيل مجموعة غير رسمية من البلدان الطامحة إلى نيل مقاعد دائمة في مجلس الأمن موسع أمر مثير للاهتمام، ويمكن أن يكون حافزا، يعّجل المناقشة بشأن توسيع المجلس. وتستطيع ناورو دعم طموحات ألمانيا واليابان والهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس أمن موسع.

ولكن وفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا بأن التقدم مرهون من قبل البلدان التي تصر على وجوب عدم إجراء التوسيع بدون إلغاء حق النقض الممنوح للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو تعديله. وما لم تتم تسوية هذا الخلاف في النهج، سيكون لا طائل من الوقت والجهد المبذولين على عناصر الإصلاح الأخرى.

ويجب أن تكمن في جوهر تنشيط الجمعية العامة المضاعفة القصوى لفرصة التمثيل العادل لكل الدول الأعضاء في الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ولجانها وأن يضمن لبرنامج عملها إتاحة المشاركة الكاملة للأعضاء، خصوصا الدول الصغيرة. وفي ذلك الصدد، فإن الاقتراح بتقسيم أعمال اللجان الرئيسية إلى جزأين خلال فترة ستة أشهر من شأنه أن يسمح للدول الصغيرة مثل ناورو، التي ليس لديها سوى موظفين دبلوماسيين، بزيادة مشاركتها. وبالتالي ستؤيد ناورو ذلك الاقتراح حينما يجرى مزيد من المداولات في وقت لاحق في الدورة.

وتود ناورو أن تلاحظ أن موقفها يتسق مع مبدأ العالمية الأساسي الذي تأخذ الأمم المتحدة به والذي يدعونا جميعا إلى أن نضع في الاعتبار دائما آراء البلدان التي تسعى إلى تحمل مسؤوليات موسعة في الشؤون الدولية. وينبغي أن يعترف على نحو مناسب بإنجازات البلدان التي لديها سجل ممتاز في الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام ومبدأ الحرية ، فضلا عن الاعتراف بقدرات هذه البلدان.

وناورو، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادئ، تؤيد البيانات التي أدلى بها بالفعل قادة بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة الذين تكلموا قبلي بشأن الشواغل والتحديات التي نواجهها نحن الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في المحيطات الكبيرة. وتحمل ناورو جميع السمات الفريدة لدولة جزرية صغيرة: وهي صغر كل من مساحة الأرض والسكان وعدم الموارد والبعد والتعرض لخطر القوى الخارجية، سواء كانت ناجمة من النشاط البشري أو طبيعية.

ويشكل تخريب نيو من جراء الإعصار هيتا والدمار الكارثي الذي ألحقته الأعاصير بالبلدان الكاريبية هذا العام تذكرتين قاتمتين بضعف الدول الجزرية. وتشارك ناورو الآخرين في الإعراب عن أعمق مواساتها للخسارة في الأرواح والممتلكات التي وقعت في البلدان المتضررة للمنطقة

الكاريبية والولايات الساحلية الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية.

وإزاء تلك الخلفية، يود وفدي أن يركز على ما يعتبره مفتاح ربط في عجلة المفاوضات بشأن إعداد ورقة نتائج استراتيجية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في موريشيوس. ويبدو لنا أن برنامج الاعتراف السياسي بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما هو محدد في مؤتمر بربادوس في عام ١٩٩٤، ومعزز في نيويورك خلال استعراض فترة الخمسة أعوام الذي أجري في عام ١٩٩٩، وأيضا في الفصل السابع لخطة تنفيذ جوهانسبرغ، قد تراجع في المفاوضات مفسحا المجال لتعهدات عامة قطعت في المؤتمرات الدولية الأخرى التي عقدت بعد عام ١٩٩٩ – وبخاصة الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٠ وتوافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢. إن تحديد مؤشرات نتائج ورقة النتائج الاستراتيجية للدول الجزرية الصغيرة النامية على أساس النصوص الأخيرة المتفق عليها من شأنه أن يكون على قدر كبير من النفاق بالنسبة للقبول السياسي للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بوصفها حالة خاصة. وفي الواقع، فان التقدم البطيء في تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية للتدابير المطلوبة في تلك النصوص ليس سوى انعكاس حقيقي لكون مشاكلنا تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وتتجاوز المسائل العامة للتنمية.

كما أن ناورو تشعر بالقلق لان بعض الشركاء الإنمائيين سيحرفون الاستعراض إلى استعراض يتناول أداء الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية بدلا من أداء الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن برنامج عمل بربادوس. وأؤمن أن قلقنا مبرر إلى حد ما وبالتالي فإن وفدي يود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يذكر شركاءنا بأن الاستعراض يتعلق بتحديد ومعالجة فشل الدول الجزرية الصغيرة النامية في إنجاز البرامج الإنمائية المتفق عليها في إطار خطة بربادوس لعام ١٩٩٤؛ وهو يتعلق بكيفية تمكنكم، أنتم شركاؤنا الإنمائيون، من مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق تلك الأهداف. وبالتالي فإننا نأمل بإخلاص أن تجرى بالروح الطيبة وبتفهم أفضل الجولة الثالثة والجوهرية للمفاوضات المقرر عقدها في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

وما زال منتدى جزر منطقة المحيط الهادئ يشكل محركا للتعاون الإقليمي وللتعاون فيما بين بلدان جزر المحيط الهادئ الـ ١٦ الواقعة في وسط وغرب المحيط الهادئ. ووافق المنتدى على اختصاصات خطة المحيط الهادئ في منتدى ابيا الذي عقد الشهر الماضي لتنشيط المنتدى ولجعله أكثر فعالية في استجابته لاحتياجات شعوب المنطقة. وما زالت مسائل مثل تغير المناخ، والسلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا وحماية البيئة ومواردنا الطبيعية واستخدامها المستدام تشكل أولويات بالنسبة إلى المنتدى.

وترحب ناورو بقبول مملكة تايلند بوصفها العضو الثالث عشر لشركاء الحوار التابعين للمنتدى. إن تلك المجموعة من البلدان، بالترافق مع الاتحاد الأوروبي وفرادى البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها، جوهرية لتنمية المنطقة إذا أنها توفر المساعدة المالية اللازمة. وخلال الدورة، سينظر في التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر منطقة المحيط الهادئ في إطار البند ٥٦ (ف) من جدول أعمال الجمعية العامة. وتتطلع مجموعة منتدى جزر منطقة المحيط الهادئ في الأمم المتحدة إلى العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء بغية تطوير وتوسيع مجالات التعاون مع هذه الدول، عملا بمشروع قرار سيقدم إلى الجمعية في الوقت المناسب.

ونـاورو، علـى غـرار الـدول الجزريـة الصـغيرة المنخفضـة، تعتـبر بروتوكـول كيوتـو وسـيلتها للإنقـاذ مـن ارتفـاع مستوى البحـر وتغير المنـاخ اللـذين يهـددان بتـدمير النظـام الإيكولـوجي الهـش بالفعـل لنـاورو، وهـو النظـام الجوهري جدا لأسباب معيشة شعبها وثقافته. ويدرك وفدي أن الاتحاد الروسي يحول بين دخول بروتوكول كيوتو حيز النفـاذ واسـتمراره يتخـبط. وترحـب نـاورو بتصـريح وزيـر خارجية الاتحاد الروسي الـذي مفـاده أن الـرئيس بوتين أمـر بـالنظر الجـدي في تصـديق روسـيا علـى البروتوكـول. وتلـك خطوة إلى الأمام من العام الماضي.

إن المحـيط الهـادئ الصـحي والاسـتخدام المسـتدام لموارده الطبيعية، بما فيها الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، يشكلان أيضا أمرا حيويا لأسباب معيشتنا. ونحن في المحيط الهـادئ ''قطعنـا شـوطا'' بشـأن تلـك المسـائل بوضـع سياسـة محيطية لكي ترشدنا في إدارة جزئنا من المحيط الهادئ ولكي تشكل إطارا للمبادرات الإقليمية المتصلة بالمحيط في المستقبل. وقـد دخلـت حيـز النفـاذ اتفاقيـة حفـظ وإدارة الأرصـدة السـمكية الكـثيرة الارتحـال في غـرب ووسـط المحيط الهـادئ، الـتي تـوفر نظامـا شـاملا لإدارة الأرصـدة السـمكية الكـثيرة الارتحـال للمنطقـة في منطقتنـا الاقتصـادية الخالصـة وفي أعـالي البحـار علـى حـد سـواء. وبالإضـافة إلى ذلـك، فـإن الشـحن العابر للنفايات النووية من خلال مياهنا يشكل مصدر قلق كبير للعديد من البلدان الجزرية بسبب الدمار الـذي يمكـن أن تلحقه هذه النفايات.

وكانـت إحـدى النتـائج الإيجابيـة لاجتمـاع منتـدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد الشهر الماضي قرار قادة المنتدى بالتـدخل في الأزمـة الاقتصـادية الداخليـة في نـاورو بنـاء علـى طلب حكومتنا ووفقا لاختصاصات إعلان بيكيتـاوا للمنتـدى لعـام ٢٠٠٠. وتكمـن أزمتنـا بقـدر كـبير في حقيقـة أن ثلثي قوتنـا العاملـة توظفهـا الحكومـة ووكالاتهـا. ولم تـدفع رواتـب على نحو منتظم لهؤلاء الموظفين لفترة تزيد الآن على العام. وفي فتـرات غـير منتظمـة ظـل يـدفع لهـم إمـا ١٠٠ دولار اسـترالي في شـكل قسـيمة أغذيـة أو ٣٠ إلى ٥٠ دولارا استراليا نقدا لشراء المواد الغذائية، مقارنة بـالأجر الأساسي البـالغ ٣٥٠ دولارا اسـتراليا – أو حـوالي ٢٥٠ دولارا أمريكيـا – كـل أسـبوعين. ويبلـغ متوسـط حجـم الأسـرة في ناورو حوالي ستة أشخاص. ونظرا لأن ٥٠ دولارا استراليا نقدا كل أسبوعين تعادل ٠,٤٢ دولار أمريكي في اليوم لكـل عضو في الأسرة فإن هذا المبلغ يقـل كثيرا عـن مستوى الفقـر المدقع الذي حددته الأمـم المتحدة بـدولار أمريكـي واحـد في اليوم.

إن حقيقة أن العديـد مـن سكان نـاورو يمكنهـم جـني الغذاء من البحر والأرض، مهمـا كـان ذلـك محـدودا، مقترنـة بثقافتنا وتقليدنا للمشاركة، تعني أنه بـالرغم مـن عـدم تـوفر النقد يأكل الناس في ناورو مرة واحدة على الأقل في اليوم. وتتعلـق المشـكلة الحقيقيـة بمستوى الجرعـة التغذويـة، وبخاصـة بالنسـبة للأطفـال، إذ أن المـرء لا يمكنـه أن يشـتري السـلع المستوردة مثل الفاكهة والخضر والمواد الصحية. ويؤدي إلى تفـاقم الحالـة اسـتيراد نـاورو ٩٠ في المائـة مـن كـل الأغذيـة والمـواد الأساسـية الأخـرى. وبنـاء علـى ذلـك، يشـكل الأمـن الغذائي في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل مصدر قلق بـالغ نظرا لأنه لا يوجد أي شكل من أشكال النشاط الزراعي في ناورو.

ولا يمكـن أن يتحقـق انتعـاش نـاورو دون إنشـاء مؤسسـات ماليـة حسـنة السـمعة في نـاورو ورفـع القيـود علـى المعاملات المالية بين المجتمع الدولي وناورو. ولن يتحقـق ذلـك إن ظلـت نـاورو خاضـعة للتـدابير المضـادة والقائمـة السـوداء لـفرقة العمل للإجـراءات الماليـة. ورغـم حظـر تسـجيل البنـوك الأجنبية منذ نحو ١٢ شهراً، لم توفـق نـاورو في مسـعاها لكـي لا تخضـع بعـد الآن للإجـراءات المضـادة كخطـوة أولى، وإن

أحرز مزيد من التقدم نحو ذلك الهدف خلال نفس الفترة. وبعد زيارة صندوق النقد الدولي في أوائل العام الحالي، أقرت ناورو، للمرة الرابعة، قانون مكافحة غسل الأموال الذي يَجُب القوانين السابقة. وقد شاركنا في الاستعراضات الإقليمية التي تجريها فرقة عمل الإجراءات المالية، لكن بالرغم من الدعم القوي الذي وفرته لنا الإجراءات المتخذة بناء على المشورة التي قدمت لنا، يبدو أننا فشلنا في الاستعراض العام.

وإذ أتكلم الآن، فإن البرلمان في ناورو يدرس إصدار ثلاثة قوانين تعالج المسائل التي أثارها فريق عمل الإجراءات المالية: قانون مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقانون عوائد الجريمة، وقانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. ونحن على ثقة بأن إصدار تلك القوانين، وإعطاء الأولوية للمسائل ذات الصلة من خلال تعيين لجنة تنسيق وطنية لمكافحة غسل الأموال – التي تضم أيضاً المسؤول الأسترالي الذي عُيِّن أميناً للمالية – واجتماع لجنة التنسيق وجهاً لوجه مع الفريق العامل المعني بآسيا وأفريقيا في فريق عمل الإجراءات المالية الذي يعقد في برونـاي في الأسبوع القادم، سوف يقربنا أكثر من تحقيق هدفنا لرفع اسم بلدنا من القائمة السوداء. وسوف نثابر على ذلك، لأننا على ثقة بأن النصر سيكون لنا، في نهاية المطاف.

ويُنظر إلى تدخل منتدى جزر المحيط الهادئ على أنه إجهاض لاحتمال تصاعد الأزمة الاقتصادية إلى مسألة تتعلق بالأمن والسلامة بالنسبة لشعب ناورو والمنطقة. وأفرقة الخبراء الإقليميين الذين يمثلون المنتدي وأستراليا قامت بزيارة ناورو في مهمة لتقصي الحقائق، وسوف تقدم تقريراً إلى الزعماء في حينه، سيتضمن توصيات بشأن نوع المساعدة والطريقة التي ينبغي أن تقدم بها. وفيما يجري وضع اللمسات النهائية لهذا الاقتراح، الذي سيعرف رسمياً بالمساعدة الإقليمية للمحيط الهادئ المقدمة إلى ناورو، فقد وافق المنتدى على أن يوفر خلال المستقبل القريب المساعدة على بناء القدرات في قطاعات العدالة والقضاء والمحاسبة المالية والتخطيط الوطني والصحة والتعليم، فضلاً عن تقديم منحة نقدية صغيرة للمساعدة في تدبير الأجور في القطاع العام.

وتلك المساعدة تكمل المعونة التي توفرها أستراليا بشكل منفصل، إذ وفرت لنا موظفين أستراليين لشؤون المالية والخزانة لترؤس إدارة المالية في ناورو، كما ستوفد في الشهر القادم عدداً من أفراد الشرطة الأسترالية لقيادة قوة الشرطة في ناورو. وإذ أتكلم الآن، فإن برلمان ناورو ينظر أيضاً في ميزانية للإصلاح تم إعدادها بمساعدة مسؤولي المالية والخزانة الأستراليين. وتشتمل تلك الميزانية على إجراءات صارمة ولكن واقعية كخطوة تمهيدية وإن كانت حاسمة نحو تثبيت الاقتصاد والمجتمع في ناورو، وإعادة بنائهما في نهاية المطاف.

ولنفس الأسباب، كتبت حكومة ناورو إلى الأمين العام في آب/أغسطس من العام الحالي تحذر من الأزمة التي تلوح نذرها في أفق ناورو، وتطلب المساعدة من منظومة الأمم المتحدة للمعاونة في تخفيف المحنة التي يعانيها شعب ناورو. وقد يقوم الرئيس لودفيغ سكوتي ووزير الخارجية ديفيد إدينغ بزيارة نيويورك خلال النصف الأخير من تشرين الأول/أكتوبر لمقابلة الأمين العام ومسؤولي الهيئات المختصة في الأمم المتحدة فيما يتعلق بهذا الشأن. وتتطلع حكومة بلدي إلى تلقي رد إيجابي من منظومة الأمم المتحدة، على غرار الرد الذي تلقته من منتدى جزر المحيط الهادئ.

وفي الختام، فإن الدورة التاسعة والخمسين ينتظرها عمل كثير، مثل الاجتماع الدولي لاستعراض برنامج عمل بربادوس بعد ١٠ سنوات، وعرض النتائج التي خلص إليها الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام والتداول بشأنها، واستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتحضير لاستعراض إعلان الألفية وأهدافه بعد خمس سنوات من صدوره، ومواصلة مداولاتنا حول تنشيط

الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وكما قال الأمين العام، فإن الأمم المتحدة تقف في مفترق طرق من حيث أهميتها كمنظمة للأمم تسعى إلى إيجاد حلول مشتركة لمشاكل مشتركة. وسوف تحدد الإثنى عشر شهراً القادمة ما إذا كنا نحن الأمم المتحدة، سنواصل السير على الطريق حيث ''يسير العمل كالمعتاد''، أم أننا سنتبع طريق تعددية الأطراف باعتبارها القاعدة الرئيسية لارتباطنا. والبيانات التي أُدلي بها حتى الآن تشير إلى الطريق الأخير، وإن كنا قد سمعنا ذلك من قبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذا الصباح.

وقد طلب العديد من الممثلين ممارسة حقهم في الرد. وأود أن أذكِّر الممثلين بأن ممارسة حق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق في البيان الأول و ٥ دقائق في البيان الثاني، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مامادوف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة ممارسة للمادة ٧٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الأسبوع الماضي، أعرب رئيس بلادي في خطابه عن آرائه بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك مشكلة ناغورني - كاراباخ.

وقد استغلت أرمينيا مرة أخرى اليوم هذا المنبر لتوجيه المزيد من الاتهامات لبلادي تبريراً لسياستها العدوانية والعدائية، التي تتناقض تماماً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتنتهكهما.

ليست بلادي، ولكن أرمينيا هي التي تهدد سلام المنطقة الهش واستقرارها من خلال مواصلة احتلال ناغورني - كاراباخ وسبع مناطق أذربيجانية محاذية، انتهاكاً لأحكام قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣). وتؤكد تلك القرارات بوضوح أن إقليم ناغورني - كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان؛ وتطالب بصورة حاسمة باحترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحدودها المعترف بها دولياً؛ وتؤكد عدم جواز استخدام القوة للاستحواذ على الأراضي؛ وتطالب بحزم بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المحتلة من جميع مناطق أذربيجان المحتلة، وتطالب بتهيئة الظروف لعودة سالمة للنازحين إلى أماكن إقامتهم الدائمة. وبتحدى قرارات مجلس الأمن وتجاهل إرادة المجتمع الدولي، فإن سياسات أرمينيا وممارساتها وبياناتها - وبيان اليوم دليل على ذلك - هو ما يهدد السلام والاستقرار في المنطقة، التي ستظل آفاق السلام غائبة عنها إلى أن، وما لم ، تتخلى أرمينيا عن أطروحاتها التاريخية والاستراتيجية الزائفة.

أما الاتهام التالي فيتعلق بالتطهير العرقي، والمرتزقة والإرهابيين الدوليين. وليس هناك ما هو أكثر غرابة من ذلك الزعم فيما يتعلق ببلد يأوي ما يزيد على مليون لاجئ. وللأسف، فإن ذاكرة التاريخ لدى أرمينيا انتقائية للغاية. واسمحوا لي أن أُذكِّر الوزير الأرمني الأجنبي المولد بأنه كان حرياً به أن يعرف، قبل أن ينخرط في السياسة الخارجية، أن جيران البلد الذي يمثله ليسوا ''أذريين'' بل أذربيجانيين. واسمحوا لي أيضاً أن أُذكِّر بأن طرد الأذربيجانيين من أرمينيا المخطط له سلفاً بدأ في نهاية عام ١٩٨٧، وقد أسفر عن مصرع ٢٢٠ شخصاً في أرمينيا، كما أن ٠٠٠ ٢٦٠ من الأذربيجانيين - وأؤكد، الأذربيجانيين - الذين أقاموا طيلة قرون في الأرض التي أصبحت أرمينيا اليوم، صاروا لاجئين. وعليه، أصبحت أرمينيا البلد الأحادي العرق الخالي من أي أقليات في حقبة ما بعد الاتحاد السوفياتي.

وفضلاً عن ذلك، قامت أرمينيا بعملية تطهير عرقي في أراضي أذربيجان المحتلة. وتمثلت ذروة ذلك في مذبحة خوجالي، التي قتل فيها قرابة ١ ٠٠٠ من الأبرياء. وشهد هذا الحادث أول عملية للتطهير العرقي، وأولى الاغتيالات، وأول لاجئين في النطاق السوفياتي، وكان المسؤولون عن تلك الجرائم هم الأرمن. وأدت التجربة الأرمنية في التطهير العرقي الغرض منها. وبالرغم من اتفاقي مع القول بأن الإرهاب لا مسوّغ له ولا يمكن قبوله، لا بد لنا من التشديد على أن من المذهل، على أقل تقدير، أن تأتي هذه الأقوال من حكومة تقوم بإيواء الإرهابيين وتصديرهم منذ أمد طويل.

إن فكرة استخدام الجريمة المنظمة كوسيلة لتحقيق مطالب سياسية في حد ذاتها قد أوجدها القوميون الأرمن في نهاية القرن التاسع عشر. وينـاقض الدعاية الأرمنية، التي شهدنا قطعة منها اليوم، مبدأ أنه كلما سطع النور كلما كان إطفاؤه أيسر. ومن ثم فإن أرمينيا رغم سجلها الثابت في الإرهاب الدولي تحاول أن تصوّر نفسها كضحية للإرهاب.

ألم تكن حكومة أرمينيا هي التي نظمت سلسلة من الهجمات الإرهابية على أذربيجان نجم عنها مصرع ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من المدنيين الأبرياء؟ ألم تكن حكومة أرمينيا هي التي دعت إلى إطلاق سراح إرهابي دولي، هو فاروجان غاربيديجان، الذي سبق سجنه في فرنسا لارتكابه تفجيرا إرهابيا بالقنابل في مطار أورلي؟ ونتيجة لجهود الحكومة الأرمينية، أفرج للأسف عن غاربيديجان، فلم يجد ملاذا إلا في أرمينيا، برعاية الحكومة الأرمينية.

وتتعاون أذربيجان تعاونا فعليا مع المنظمات الدولية التي تقدم وساطتها ومساعدتها. ووافقت أذربيجان على الاشتراك في تقديم مقترحين في هذا الصدد في عام ١٩٩٧، بينما عارضتهما أرمينيا.

أما عن وثيقة كي ويست التي أشار إليها الوزير الأرميني، فقد ذكرنا في عدد من المناسبات أنه لم يبرم اتفاق في كي ويست. بل إن أذربيجان، على العكس من ادعاء الوزير الأرميني، اقترحت أن يوفد مجلس أوروبا بعثة إلى المنطقة لرصد الحالة على أرض الواقع. وبما أن أرمينيا لم تكن مضطرة للامتثال لقرارات مجلس الأمن، فإنها في محاولة منها لترسيخ الاحتلال، قد شرعت في الأخذ بسياسة لتوطين أعداد هائلة من الأرمن في الأراضي الأذربيجانية المحتلة. والحالة آخذة في التدهور باستعمال تلك الأراضي لأغراض الاتجار بالمخدرات، ونقل الأسلحة، وإيواء الإرهابيين، والأنشطة الاقتصادية غير القانونية، بما فيها التهريب.

كذلك تستغل أرمينيا الموارد الطبيعية للأراضي الأذربيجانية المحتلة. علاوة على هذا، تزيف أرمينيا التاريخ وتختلس التراث الثقافي والمعماري لناغورني كاراباخ، وهي منطقة أخرى من مناطق أذربيجان الواقعة تحت الاحتلال. إذ أن الآثار الدينية والتاريخية، والوثائق القديمة، وغيرها من الممتلكات الثقافية، تتعرض للتدمير أو إعادة التشكيل أو النهب أو الإزالة.

وثمة ادعاء آخر للوزير الأرميني فيما يتعلق بالتاريخ، ربما تكون إساءة تقديره، في حالتنا، هي أخطر ما في الأمر. فالوزير الأرميني يزعم أن الوجود الأرميني في هذه المنطقة منذ أمد طويل وواسع النطاق، لا يقل تاريخه عن ٢ ٠٠٠ عام. غير أن لدينا فهما آخر للزمان والمكان. فمن الحقائق المعروفة جيدا في أوساط العلماء من غير الأرمنيين أن أرمينيا كانت تعد وفقاً للمصادر القديمة والكتابات المعاصرة فكرة جغرافية وأنها كانت تقع خارج حدود منطقة جنوب القوقاز بمسافة بعيدة. ونحن، شأننا تماما كشأن الوزير الأرميني، نعلم جيدا من هم جيراننا، وقد أقيمت الدولة الأرمينية الحالية على حساب الأراضي الأذربيجانية.

وليست هناك سوى نقطة واحدة لعلي أتفق فيها مع الوزير الأرميني، ولكن مع تصويب طفيف. نعم، لقد جرى الربط قسرا بين الأذربيجانيين والأرمن، ولكن ذلك لم يحدث في القرن العشرين، بل حدث في القرن التاسع عشر، عن طريق التوطين الإجباري للأرمن في الأراضي الأذربيجانية من قِبل الحكومة الاستعمارية.

إن أذربيجان مستعدة للتعاون مع أرمينيا بمجرد أن تجلو أرمينيا عن الأراضي المحتلة، وتعترف بالسلامة الإقليمية لأذربيجان، وتقبل وضع الاستقلال الذاتي لمنطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان. وبهذه الشروط، يمكننا أن نصنع التاريخ، وأن نعمل سويا من أجل سلام وأمن ورخاء منطقة جنوب القوقاز، حيث لا تهم الحدود وإنما المهم هو الأفعال والتسامح، ونتصالح مع ماضينا، ومع تاريخنا، ومع معايير القانون الدولي.

السيد كالودجيروفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أن تكون أول مداخلة لي أمام هذه الهيئة في ممارسة لحق الرد. بيد أنه لا بد لي من الإعراب عن دهشة وفدي للبيان الذي أدلى به في الجلسة الخامسة عشرة صباح اليوم صاحب السعادة السيد غابور برودي، نائب وزير خارجية هنغاريا، الذي أعرب فيه عن قلقه بشأن حالة حقوق الإنسان في صربيا والجبل الأسود. فقد قال، في جملة أمور أخرى، إن ”مما يثير الانزعاج بصفة خاصة أن عدد الحوادث المرتكبة ضد السكان من غير الصرب، بمن فيهم الجالية الهنغارية، آخذ في التزايد“.

وأود أن أؤكد أن الأعمال الفردية المنفصلة التي وقعت مؤخرا ضد مواطنينا من أصل عرقي ألباني في مقاطعة فوجفودينا الصربية لا تزيد عن كونها مجرد أحداث فردية منعزلة. وقد أكد هذا التقييم مجددا كبار المسؤولين في كلا البلدين خلال الزيارة التي قام بها الرئيس الهنغاري، السيد فيرينك مادل، إلى صربيا والجبل الأسود منذ أسبوعين. بيد أننا نخشى أن تتفاقم حالات التوتر نتيجة لردود الفعل العدائية التي لا تبررها الحالة.

وحكومتي مقتنعة بأن تلك الأحداث لن تقوض العلاقات التقليدية الودية بين الصرب والهنغاريين في هذه المقاطعة الصربية الشمالية أو بين الطوائف العرقية الأخرى، التي تعيش ٣٠ طائفة منها تقريبا في المقاطعة، التي لعلها أكثر المناطق تعددية عرقية في أوروبا. وأود كذلك أن أؤكد للجمعية أن حكومتي مصممة على أن تبذل قصارى وسعها لمنع تكرار وقوع هذه الحوادث المؤسفة. وقد اضطلعت حكومتي بالفعل، في جملة أمور، بالتدابير الضرورية الرامية إلى تحديد الأطراف المسؤولة عن هذه الأعمال وتقديمها للعدالة.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما حقوق الأقليات، والحريات الأساسية، من أهم الأولويات لدى حكومة صربيا والجبل الأسود.

السيد كومبرباخ ميغوين (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يعرب وفدي في ممارسة لحق الرد عن أسفه للدور الذي ادعته لنفسها الجمهورية التشيكية بإصدارها الأحكام على الآخرين دون أن تفكر في عيوبها هي. وكان أكثر دلالة على الشعور بالمسؤولية، بدلاً من ذكر البلدان التي يعاني فيها من يسمون بالمدافعين عن حقوق الإنسان مشاكل مفترضة، أن يفسر وفدها كيف سيحلون مشكلة الزيادة المذهلة في البغاء في مجتمعهم، حيث تدر تلك التجارة وفقا للتقارير ١٠٠ مليون دولار في السنة. ولا يفلت من هذا الاستغلال القاسي الأطفال ولا آلاف النساء اللواتي تستعبدهن العصابات الإجرامية بالتحكم في جوازات سفرهن والتهديد بإبلاغ أمرهن لسلطات الهجرة.

ويعترف وزير الداخلية بالجمهورية التشيكية نفسه بوجود ما يزيد عن ٨٦٠ دارا للبغاء تعمل في البلد المذكور على إشباع سوق الجنس التي تبعث على الأسى. وكان الأجدر إظهارا للمسؤولية أن يجري شرح كيفية مكافحتهم لتلك العصابات، التي تلتهم مؤسسات الدولة، وتتحكم في كل شيء بدءا بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة إلى الجريمة المالية، وفي الآونة الأخيرة، اختراق الأحزاب السياسية.

ومما كان ينبئ بشعور أكبر بالمسؤولية في الواقع أن يجري شرح التدابير التي اتخذت، إن كانت أي تدابير قد تم اتخاذها، لوقف انتشار كراهية الأجانب والتمييز الثقيل الوطأة الذي تعانيه أقلية الروما في الجمهورية التشيكية، المحددة إقامتها في الواقع داخل أحياء للأقليات شبيهة بالغيتوهات التي كانت شائعة في وقت من الأوقات في تلك المنطقة من أوروبا قبل نحو ٦٠ عاما.

ونظرا لأوضاع الجمهورية التشيكية الخاصة بها، كان سيكون من الأفضل لو انشغلت بالمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي يعاني منها شعبها، بدلا من محاولتها إصدار أحكام تتسم بالنفاق على ما يجري في أجزاء أخرى من العالم.

السيدة غرولوفا (الجمهورية التشيكية) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على ما قاله زميلي من كوبا ردا على البيان الذي أدلى به وزير الخارجية التشيكي.

لدي ملاحظتان. أولا، إن رد زميلنا كان على ما يبدو رد فعل مبالغا فيه على بيان بسيط – رد فعل مبالغ فيه يدل في أغلب الأحيان على الخشية من التغيير. ولم يكن بيان وزيرنا سوى تعبير معتدل جدا عن التعاطف والتضامن مع الرجال والنساء الشجعان في بلدان مثل كوبا، والذين خطيئتهم أن آراءهم تختلف عن الدعاية الرسمية، ولديهم، بخلاف أغلبية مواطني بلدانهم، الشجاعة على أن يعربوا عن آرائهم بصوت عال، حتى لو أدى ذلك إلى ملاحقتهم وتجريمهم.

ثانيا، عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، فربما لا يوجد بلد في العالم يتمتع بسجل نظيف بنسبة ١٠٠ في المائة. وبلدي لا يشكل استثناءا من ذلك، وبالطبع، فإن التدابير المتخذة لمنع أمور كهذه تشكل موضوعا هاما للمناقشة في اللجنة الثالثة على سبيل المثال.

ويكمن الفرق في الطريقة التي تتعامل بها أنظمة الحكم مع هذه المسائل. وأحد الخيارات هو التصدي المخلص لحل المشاكل بطريقة شفافة، وفي سياق حوار علني مع الأشقاء المواطنين ومع المؤسسات الدولية المختصة، بما في ذلك آليات لجنة حقوق الإنسان أو غيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

والخيار الآخر هو التمسك بالخطط الأيديولوجية المتشددة، وإغلاق الأبواب في وجه المجتمع الدولي، والمزيد من تغذية أدوات الاضطهاد على أمل أن ذلك سيمكن نظام الحكم الذي عفا عليه الزمن من أن يبقى قائما مدة سنوات قليلة أخرى.

لقد اختار بلدي وحكومته الخيار الأول. وكل ما أردنا إنجازه من خلال البيان الوزاري في هذا المحفل هو تشجيع الآخرين على القيام بنفس الخيار. ونحن نعرف من تجربتنا أن الأمر ليس سهلا، ولكنه في النهاية قد يكون مجزيا جدا.

السيد كومبرباخ ميغوين (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز، بالنظر إلى أنه ليس في نية وفدي أن يأخذ المزيد من الوقت الثمين للوفود الحاضرة في هذه القاعة.

ويؤسفني أن أعود لتذكير ممثلة الجمهورية التشيكية بأن الذين تشير إليهم بالمدافعين عن حقوق الإنسان هم مجرد مرتزقة في خدمة قوة أجنبية تسعى إلى خنق بلدي وشعبي من خلال التجويع والحصار الاقتصادي.

ويجب أن أذكرها بأن هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها الجمهورية التشيكية باتباع مختلف المناورات ضد الثورة الكوبية في محاولة لتشويه إنجازات شعبها. ويحتفظ وفدنا بحقه في الكلام مطولا عن هذه النقطة.

إن شعبنا، بتوجيه من حزبنا وحكومتنا، لن يسمح لثورته وإنجازاته أن يمسها المرتزقة الذين يعملون في خدمة قوة أجنبية تقدم حكومة الجمهورية التشيكية الدعم لها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.